UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
2 6 MAR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/XII/5/Add.4
٦ آذار/مارس ١٩٨٥
الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة
٢٠-٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥
بغداد

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

تقرير الى اللجنة حول متابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا في منطقة الاكوا

85-0282

المحتويـــــات

الصفحـــة

مقدمـــة	١
أولا ـ القضايا الانمائية الرئيسية	٤
ألف ـ الموارد المتاحة	٤
باء ـ التنمية الاقتصادية	٦
جيم ـ المعوقات والامكانات	٨
دال ـ برنامج الاستثمارات	٩
ثانيا ـ التحليل القطاعي	١٣
ألف ـ الأغذية والزراعة	١٣
باء ـ الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	١٦
جيم ـ الموارد الطبيعية والطاقة	١٩
دال ـ الصناعات التحويليـة	٢٠
هاء ـ الهياكل الأساسيـة	٢٢
واو ـ التشييـــد	٢٥
زاى ـ التجارة الخارجية	٢٥
ثالثا ـ المساعدة الخارجيـــة	٢٧
ألف ـ التطورات الرئيسية	٢٧
باء ـ أشكال المعونـــة	٢٨
جيم ـ المساعدة المقدمة للاغاثة من الكوارث	٢٩
دال ـ المساعدة المقدمة من الاكوا	٣١
رابعا ـ تلخيـــص	٣٥
خامسا ـ النتائج والتوصيـــات	٤٥

المحتويات (تابع)

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
١	نمو الناتج المحلي الاجمالي على مستوى القطاعات في البلدين الأقل نموا ١٩٨١ - ١٩٨٣	٤٧
٢	الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالأسعار الجارية	٤٨
٣	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	٤٩
٤	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٨٠ الثابتة	٥٠
٥	الناتج المحلي الاجمالي، الموارد وأوجه الانفاق، نظرة شاملة ..	٥١
٦	ميزان المدفوعات	٥٢
٧	الكتلة النقدية وزيادتها المئوية سنويا في البلدين الاقل نموا ...	٥٣
٨	الدين العام المستحق في البلدين الاقل نموا ١٩٧٨ - ١٩٨١.	٥٤
٩	المصروفات والايرادات الحكومية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي في البلدين الاقل نموا	٥٥
١٠	انتاج المحاصيل الرئيسية ومساحتها وغلتها	٥٧
١١	انتاج الاسماك واللحوم ومنتجات الالبان	٥٩
١٢	انتاج الصناعات الرئيسية	٦٠
١٣	انتاج مصفاة عدن وتجارة المنتجات النفطية في اليمن الديمقراطية.	٦١
١٤	الصادرات الرئيسية.	٦٢

تصديـــــــر

أقر مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى انعقد في باريس من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلـــدان نموا، الذى صادقت عليه الجمعية العامة بعد ذلك بقرارها رقم ٣٦/ ١٩٤ المؤرخ فـــي ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١، ثم أكدت عليه من جديد بقرارها ٣٧/ ٢٢٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢، وقرارها رقم ٣٨/ ١٩٥ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣، وقرارها رقم ٣٩/ ١٧٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبـــر ١٩٨٤.

وتتمثل الاهداف الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الكبير في التغيير الهيكلـــــي لاقتصادات أقل البلدان نموا في اتجاه التنمية المعتمدة على الذات، وتوفير مستويات دنيا كافية تماما ومقبولة دوليا من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الفرص الاستثماريـــــة وتخفيف الآثار المحتملة الناجمة عن الكوارث. ولهذا الغرض، تمت التوصية بالعمل علـــى رسم الاهداف ووضع تدابير السياسة على المستوى الوطني، وبالدعوة على المستوى الدولي الى أهداف محددة بالنسبة لتقديم المساعدة الانمائية الرسمية وغيرها من التدابير الهادفة الى جعل هذه المساعدة أكثر ما تكون فعالية في البلدان المستفيدة.

وقد شارك البلدان الأقل نموا في منطقة الاكوا وهما جمهورية اليمن الديمقراطيـــــة الشعبية والجمهورية العربية اليمنية بشكل فعال في بلورة برنامج العمل الجديد الكبيـــــر وأدخلا التدابير والتوصيات ذات الصلة الواردة فيه ضمن خطط التنمية الحالية فيهما.

وقد خصص هذا التقرير لمتابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير على المستويـــين الوطني والأقاليمي في منطقة الاكوا استجابة لتدابير برنامج العمل المذكور، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

مقدمـــــــة

١ــ يمثل الانخفاض الشديد في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا أحد المعوقات الرئيسية أمام اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية. ولقد حددت الجمعية العامة عددا من أقل البلدان نموا التي تعاني من فقر بالغ القسوة، ومن مشكلات هيكلية ضخمة ينبغي التغلب عليها، والتي لم تحرز من ثم نموا ملحوظا خلال العقد الماضي. ومن أجل تحسين الوضع في هذه البلدان، ومنع اتساع الشقة بينها وبين بقية البلدان في العالم، طلب من أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ذات الصلة، وكذلك البلدان النامية التي في مقدورها تقديم المساعدة، تقديم مساعدات كبيرة لهذه البلدان.

٢ــ وقد بدأ المجتمع الدولي بالتالي برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا. وتتمثل الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج في تشجيع ادخال التغييرات الهيكلية اللازمة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية البالغة لأقل البلدان نموا، وفي توفير مستويات معيشية دنيا كافية تماما ومقبولة دوليا بالنسبة للفقراء، وتعيين وتشجيع الفرص والأولويات الاستثمارية الرئيسية، والعمل، قدر الامكان، على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ولهذا الغرض يوصي برنامج العمل الجديد الكبير بالعمل على المستوى الوطني بتحديد الاهداف واجراءات السياسة، فيما يدعو على المستوى الدولي الى تحديد أهداف معينة لمساهمات المساعدة الانمائية الدولية والاجراءات الاخرى الهادفة لجعل هذه المساعدة اكثر فعالية في البلدان المستفيدة.

٣ــ وقد ظلت آفاق التنمية في البلدين الأقل نموا في منطقة الاكوا وهما جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية قاتمة على مر السنين بسبب الانخفاض البالغ في الانتاجية الزراعية، وضعف القطاع الصناعي، وارتفاع معدل النمو السكاني، وندرة الموارد، وانعدام الهياكل المؤسسية والمادية، وارتفاع معدل الأمية والافتقار الى القوى العاملة الماهرة، وانتشار الامراض المستوطنة وانعزال المستوطنات البشرية وازدياد الهجرة من الريف الى الحضر بل والهجرة خارج البلاد. وقد ضاعف من وطأة هذا الوضع في اليمن انعزال البلاد عن بقية انحاء العالم الذي استمر لمدة قرن كامل، اضافة الى ما يسودها حتى الآن من النظم القبلية والاقليمية التي من شأنها ان تعوق مبادرات التنمية في داخلها.

٤ــ وسعيا من البلدين لحل هذه المشكلات المعقدة، شرع كلاهما في تنفيذ برامج انمائية طموحة، وحصلا بنجاح على المساعدات الفنية والمالية اللازمة على المستوى الدولي. وبالاضافة الى ذلك، شارك البلدان بنشاط فعال في بلورة برنامج العمل الجديد الكبير،

وضمّنا الكثير من تدابيره في خطط التنمية الحالية فيهما . الا انه نظرا لحجم البلدين ، وعدم ملاءمة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، ينبغي بذل مجهودات ضخمة لاحراز نتائج مرضية في هذه المجالات.

٥ــ وقد عانى شطرا اليمن نكسات حادة في جهودهما الانمائية عندما تعرضا للكوارث الطبيعية المأساوية التي تمثلت بسيول واسعة النطاق في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ربيع عام ١٩٨٢ وأوائل عام ١٩٨٣ وبزلازل مدمرة أصابت بعض أجزاء الجمهورية العربية اليمنية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ . وقد أدت هذه الكوارث الى خسارة أعداد كبيرة من الارواح كما تركت اعدادا كبيرة من الاشخاص بلا مأوى . وكانت الآثار الاقتصادية طويلة المدى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي اتلاف حوالي ثلث الاراضي المزروعة بالمحاصيل ، مما أدى الى تخفيض الناتج الزراعي بنسبة الربع تقريبا لسنوات قادمة . وبالاضافة الى ذلك ، نفقت أعداد كبيرة من الماشية وتحطمت هياكل مؤسسية هامة ، مما وصل بمجموع الخسائر التي وقعت الى ما يقدر بمبلغ ٩٧٥ مليون دولار . أما الزلازل التي أصابت الجمهورية العربية اليمنية فقد أدت الى تدمير آلاف المنازل في العديد من القرى والمدن المتوسطة الحجم اضافة الى الهياكل المؤسسية في تلك المناطق . وقد تلفت المنتجات الزراعية نتيجة لانهيار مرافق التخزين ، وتضررت أكثر بسبب انهيار المساطب التي صنعها الانسان ، فضلا عن الخسائر في المساحات المزروعة . وقدر مجموع الخسائر بحوالي ٢٫٨ مليار دولار .

٦ــ وقد وقعت الكوارث في وقت كان يمر فيه تنفيذ خطط التنمية الحالية بمرحلة حرجة ، لدرجة أن الموارد المالية المتاحة لم تكن كافية لتغطية الانفاقات المتوقعة لتلك الخطط . لذلك أدت اعادة توزيع الموارد لخدمة أعمال الاصلاح والتعمير الى خفض اعتمادات خطط التنمية ، مع اقتران ذلك بالدعوة الى توفير المزيد من المساعدات.

٧ــ وجاءت الدعوة الى المزيد من المساعدات الخارجية في وقت كان فيه الوضع الاقتصادي الدولي غير ملائم لهذه الزيادة ، وخاصة في البلدان النفطية ، بسبب الآثار الناجمة عن التخمة النفطية في تلك البلدان . وأدى ذلك ، ضمن أمور أخرى ، الى خفض التزامات المعونة بنسبة ٣٥ في المائة في سبع هيئات انمائية عربية (١) في الربع الاول من عام ١٩٨٣ ،

---

(١) الهيئات السبع التي تقوم الأمانة العامة للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة نشاطاتها هي : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والبنك الاسلامي للتنمية ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، والصندوق السعودي للتنمية .

بالمقارنة مع الربع الاول من عام ١٩٨٢ (٢). وسادت تطورات مماثلة في المناطق الصناعية في العالم. وقد أدى هذا التطور الى الحاق خطر شديد بالوضع الاقتصادى في الجمهورية العربية اليمنية حين كان البلد المذكور يعاني من النضوب السريع في احتياطياته من النقد الاجنبي .

---

(٢) Middle East Economic Digest (MEED) 30 September 1983.

أولا - القضايا الانمائيـــــة الرئيسيـــــة

ألف - الموارد المتاحـــة

٨- يقع كلا البلدين في الجزء الجنوبي والجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٣٣٦ ٨٦٩ كم٢، ومساحة الجمهورية العربية اليمنية ٠٠٠ ١٩٥ كم٢. ويتمتع البلدان بسواحل طويلة وعدد من الجزر حيث تقع الجمهورية العربية اليمنية على طول البحر الاحمر، فيما تقع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على طول ساحل بحر العرب. وتتشابه الملامح الجغرافية لاراضي البلدين: منطقة ساحلية يسودها مناخ حار رطب ومناطق جبلية يسودها المناخ الجاف وهي خاصية أكثـــر بروزا في الجمهورية العربية اليمنية منها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ثم منطقة صحراوية تمتد حتى الصحراء في المملكة العربية السعودية وحزام من الوديان الخصبة الى حد ما تنتشر فيه النهيرات التي تغذيها موسميا مياه الامطار. ويتكون الجزء الاكبر مـن سطح البلدين أساسا من الاراضي الجافة والصحراء، ولا يتميز أى منهما بسقوط الثلـوج أو الانهار الدائمة.

٩- ونظرا لندرة المياه، فلا تتم زراعة اكثر من ٠٠٠ ٨٠ هكتار بشكل منتظم أى حوالي ٢ر٠ في المائة مـن مجموع الاراضي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. أما في الجمهورية العربية اليمنية، فبرغم صغر حجمها، فان ٥ر١ مليون هكتار أى حوالي ٧ر٧ في المائة من أراضي السطح يتم زراعتها باستمرار. وتقتصر هذه المواقع المزروعة على المنطقة الساحلية والوديـان الخضراء وتمتد جزئيا، وخاصة في الجمهورية العربية اليمنية الى المناطق الجبلية بواسطـة الاساليب الكثيفة الاستخدام للعمالة في زراعة المدرجات ويستخدم ٣ر١٠ في المائة من أراضي الجمهورية العربية اليمنية وحوالي ٤ر٠ في المائة من أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لاغراض الرعي أو الزراعة غير المنتظمة اعتمادا على كمية الامطار الموسمية.

١٠- ويعيش حوالي ٨٨ في المائة من سكان الجمهورية العربية اليمنية البالغ عددهم ٢ر٧ مليون نسمة (١٩٨١) في المناطق الريفية، ويقيم معظمهم في مستوطنات متناثرة في أنحاء البـــلاد، حسب توافر المياه. وتزيد الكثافة السكانية في الجمهورية العربية اليمنية التي تبلغ ٣٧ شخصا في الكيلومتر المربع، على نظيرتها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي لا تزيد عن ٩ر٥ أشخاص للكيلومتر المربع. ولا يسكن اكثر من ٣ر٥ في المائة من سكان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية البالغ عددهم ٥ر٩٥ر١ مليون نسمة (١٩٨١) في المناطق الريفية نظرا لتركيز النشاط الاقتصادى في العاصمة. ويبلغ معدل نمو السكان في البلديـــن حوالي ٥ر٢ في المائة سنويا. ومع ذلك ونظرا للاتجاه القوى للهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية والى البلدان المجاورة، فان نسبة سكان الارياف الى مجموع السكان في انخفاض مستمـــر.

١١ — وتصل نسبة قوة العمل الى ٢٥ في المائة من مجموع السكان في كل بلد حيث تبلغ هذه النسبة نصف مليون شخص في اليمن الديمقراطية و١٫٨ مليون شخص في اليمن. ويعاني البلدان من هجرة كثيفة الى الخارج باتجاه البلدان النفطية مما يتسبب في نقص كبير في القوى العاملة اللازمة للتنمية في اليمنين وخاصة في قطاعي الزراعة والتشييد. ولذلك تعين سد هذه الفجوة في القوى العاملة، الناجمة عن الاجور المغرية في البلدان النفطية، بواسطة العمالة الاجنبية الأقل تكلفة.

١٢ — ويشكل انخفاض أجل الحياة المتوقع عند الميلاد، الذى يبلغ ٤٥ سنة في اليمن الديمقراطية و٤١٫٥ سنة في اليمن والذى يصحبه ارتفاع معدل وفيات الرضع الذى يبلغ بدوره ١٤٦ و١٦٩ في الألف في البلدين على التوالي، معوقات اضافية بالنسبة للطاقات العاملة المتاحة في المستقبل.

١٣ — ولقد شرع كلا البلدين في تنفيذ برامج تعليمية طموحة بهدف تطوير امكانيات القوى العاملة وقد آتت هذه البرامج أولى ثمراتها بخفض معدل الأمية في اليمن الديمقراطية الى ٥١٫٢ في المائة للرجال و٧٣ في المائة للنساء، وفي اليمن انخفض معدل الأمية الى ٦٥ في المائة بالنسبة للرجال والى ٧٩ في المائة بالنسبة للنساء. الا ان هذه المعدلات ما زالت تزيد بكثير عن متوسط معدلات بلدان الاكوا، وينبغي ان يتمكن البلدان على المدى الطويل من توفير كوادرهما الماهرة.

١٤ — وفيما يتعلق بالموارد المعدنية، فقد عثر كلا البلدين على قلة من المعادن الجديرة بالاستغلال. وتجرى المسوح حاليا، فيما يسود التفاؤل بشأن رواسب النفط والذهب والحديد في اليمن الديمقراطية، ثم بشأن النفط وكثير من المعادن وخاصة النحاس في اليمن. ولا تزال اقتصاديات استغلال هذه الرواسب تخضع للتقييم. على ان الاستكشافات الاخيرة لاحتياطيات النفط التي تمت في الجزء الشمالي الشرقي لليمن (منطقة مأرب) تبشر بالخير. وان كان سيتعين حل كثير من المشاكل قبل ان تستخدم اليمن احتياطيها من النفط للاستهلاك المحلي، ثم تصبح بلدا مصدرا للنفط. فأولا سوف يشكل الوصول الى المنافذ الداخلية والبحر عن طريق خطوط الانابيب وعبر المناطق الجبلية عملية كثيفة الاستخدام لرأس المال. وزيادة على ذلك، يبدو أن الامر سيقتضي التنسيق مع البلدان المجاورة، كاليمن الديمقراطية والمملكة العربية السعودية نظرا للتجاور الشديد بين مناطق الاحتياطيات النفطية. وفيما يتعلق بالمعادن الاخرى، تقتصر معظم عمليات التنقيب الحالية على مواد البناء والملح (ملح البحر في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والملح الصخرى في الجمهورية العربية اليمنية).

١٥- ويستورد كلا البلدين بشكل مطلق حاجاته من الطاقة في الوقت الحاضر، وتمثل تكاليف النفط، بوصفه المصدر الوحيد للطاقة، جزءا كبيرا من فواتير الواردات في البلدين. ولا تستغل مصادر الطاقة الاخرى في الوقت الحاضر ولكن تجرى دراسات حول استخدام الطاقة الشمسية. ومن الواضح انه اذا تحققت التوقعات بشأن النفط فسيعود ذلك بمزية كبرى بالنسبة لاقتصاديات البلدين وامكانات التنمية فيهما.

١٦- ومن الموارد الرئيسية في كلا البلدين، وهو مورد لم يستغل بشكل ملائم حتى الآن، الثروة السمكية الضخمة في البحرين المتجاورين، حيث تعد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من أغنى المناطق بالاسماك في العالم. وتوفر الخطوط الساحلية الطويلة في البلدين امكانات واسعة لصيد الاسماك. الا ان حجم الاستغلال الحالي يبلغ ثلث الاحتياطي الاجمالي حسب تقديرات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) في حين يتزايد بسرعة الطلب على الاسماك والمنتجات المتصلة بها وخاصة على الصعيد المحلي.

باء- التنمية الاقتصادية

١٧- سجل البلدان الأقل نموا في المنطقة خلال السبعينات معدلات نمو اقتصادي عالية واستمرت حتى الثمانينات. الا ان معدلات النمو عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ انخفضت بالقيمة الحقيقية (انظر الجدول ١). وفي عام ١٩٨٢ أعاقت الكوارث الطبيعية سرعة اتجاه النمو بشكل كبير وضاعفت من حاجة البلدين الى المساعدة الخارجية.

١٨- وقد ازدادت النفقات الحكومية زيادة حادة في كلا البلدين أثناء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية في كل منهما. ففي اليمن الديمقراطية، ارتفعت هذه النفقات الى ٢٧٫٤ في المائة و٢٦٫٢ في المائة وحوالي ٣٨ في المائة في أعوام ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي حيث بلغت ٤٥٦٫٣ مليون دولار و٦٦٧٫٣ مليون دولار و٩٢١ مليون دولار على التوالي (انظر الجدول ٩). وبالاضافة الى ذلك فقد ارتفعت الايرادات ايضا حتى عام ١٩٨٢ حين سجلت انخفاضا بلغ ٥٫٤ في المائة في ذلك العام بعد أن كانت قد بلغت ذروة مقدارها ٣٠٥ مليون دولار عام ١٩٨١. وارتفعت نسبة الانفاقات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٦٧ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٩٩ في المائة عام ١٩٨٢. وفي نفس الوقت، ظل مستوى الانفاق الاستهلاكي في ارتفاع مستمر حتى تجاوز مستوى الناتج المحلي الاجمالي. ومن هنا تم ملء الفجوة الناجمة باستخدام تحويلات العمال اليمنيين العاملين في الخارج. وقد بلغت هذه التحويلات الخاصة التي استخدمت أساسا في دعم القطاع الخاص في مجالات التجارة والتشييد، حوالي ٤٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٢ بعد انخفاضها في السنتين السابقتين.

١٩- وفي الوقت الذى ارتفعت فيه النفقات الحكومية في اليمن بنسبة ٣٦ في المائة و٢٤ في المائة عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي لتصل الى مستوى ١ر٤٩٨ مليون دولار و٧ر٨٥٢ مليون دولار، فقد ارتفعت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوى بلغ في المتوسط حوالي ٦ر١٥ في المائة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢. وكانت النسبة المئوية لحصة الايرادات في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت ٨ر٢٥ في المائة و٤ر٢٥ في المائة و٣٥ في المائة في أعوام ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي. الا انه ظهر عجز في الميزانية بسبب الزيادة الشديدة في الانفاق الحكومي. وارتفعت نسبة النفقات الرأسمالية الى الانفاق الكلي من ١ر٣٨ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٤ر٥١ في المائة عام ١٩٨١، ثم انخفضت ثانية الى ٤٧ في المائة عام ١٩٨٢. ويمكن اعتبار هذه التقلبات دالة على المساعدة الخارجية التي تحدد كمية النفقات الرأسمالية. ولقد أدى ارتفاع الانفاق الحكومي على الدفاع والتعليم في الجمهورية العربية اليمنية، فضلا عن المشكلات المزمنة لميزان المدفوعات الى استنزاف خطير لاحتياطيات النقد الاجنبي الذى هبط الى مستوى خطير للغاية عام ١٩٨٣، حيث انخفض من ٣ر٩٣٣ مليون دولار في آذار/مارس عام ١٩٨٢ الى ٥ر٩٢٤ مليون دولار مليون دولار فقط في نهاية آذار/مارس ١٩٨٣. وفي نفس الوقت انخفضت قيمة الريال اليمني بسرعة حتى أن الحكومة اتخذت اجراء حاسما يقضي بايقاف دعمها لسعر الصرف وبتشديد نظم الاستيراد وفرض رقابة مباشرة على التحويلات. كما أعلنت ميزانية تقشفية لعام ١٩٨٤ تدعو لتخفيضات كبيرة في النفقات وجرى بالتالي اعادة النظر في خطة التنمية.

٢٠- ويؤدى انخفاض مستوى الانتاج، وخاصة في الناتج الزراعي الى أن أصبح البلدين يعتمدان بدرجة كبيرة على الواردات من الاغذية. ففي اليمن الديمقراطية تجاوزت نسبة الواردات ٨٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٢، كما أنها استمرت في الارتفاع في اليمن بعد ان زادت على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة نفسها ويفترض كذلك ان تؤدى كميات من الواردات غير المسجلة والكبيرة نسبيا الى زيادة هذه النسبة في اليمن. وفي الوقت الذى تبدو فيه اليمن الديمقراطية قادرة على التحكم في هذا الوضع من خلال اجراءات عدة من بينها الابقاء على نسبة الصادرات الى الواردات في حدود واحد الى عشرين، فان الوضع ما برح في تدهور سريع في اليمن حيث بلغت نسبة الصادرات الى الواردات واحدا الى ١٠ عام ١٩٨٢. ورغم انه لم تتحقق بعد السيطرة على الاستهلاك المفرط في اليمن، فقد بدأ العمل مؤخرا بعدد من التدابير الهادفة الى التحكم في الواردات.

جيم - المعوقات والامكانـــات

٢١- ان صعوبة الاراضي الجبلية والمسافات بين المساكن المتناثرة، ثم نقص الهياكل الاساسية المادية تجعل الجهود الانمائية في جميع القطاعات عسيرة وباهظة التكاليف. وهذا هو احد الاسباب التي منعت حتى الآن استكشاف ما يحظى بـــه البلدان من موارد على نحو سليم. ولكن، وكما ذكر ذلك أعلاه، فان الدلائل تشير الى ان الموارد المعدنية للبلدين ضئيلة نسبيا.

٢٢- على ان الهياكل الاساسية المادية في اليمن الديمقراطية أفضل نسبيا بسبب تطورهـــا التاريخي، عن مثيلتها في اليمن رغم أنها ما زالت ضعيفة وبالية. ويشكل نقص الهياكل الاساسية المادية أحد الملامح البارزة لضعف مستوى التنمية في اليمن. وبالنظر الى العزلة التامة نسبيا للمساكن المتناثرة في المناطق الجبلية، فان الاساليب التقليديـة والنظم القبلية ما زالت سائدة، مما يجعل الجهود الانمائية التي تبذلها الحكومة المركزية فضلا عن أى مصدر خارجي، صعبة وباهظة التكاليف نسبيا. من هنا يستحق تطويـــر الهياكل الاساسية المادية في كلا البلدين أعلى درجة من الأولوية حيث انه شرط أساسي ينبغي توافره للجهود الانمائية في القطاعات الاخرى. ولذلك ترصد اعتمادات كبيرة في الخطط الانمائية لكلا البلدين لتحسين وضعهما من حيث الهياكل الأساسية.

٢٣- كذلك يؤدى الافتقار الى أية موارد محليةمن الطاقة في كل من البلدين الى شدة الاعتماد على واردات الطاقة مما يخلق ضغوطا كبيرة على ميزان المدفوعات بالبلدين. ومع أن الاكتشافات النفطية الاخيرة من شأنها ان تحل هذه المشكلة جزئيا، فانه يمكن أيضا التوسع في بحث استخدام الطاقة الشمسية على نحو مثمر.

٢٤- ان موارد الارض والمياه في كلا البلدين محدودة جدا بسبب قساوة الاراضي واتساع المناطق الصحراوية. ولذلك يستلزم الامر توظيف الاستثمارات الكبيرة في الرى وادارة الموارد المائية لزيادة المساحة المزروعة، ورفع انتاجية القطاع الزراعي سعيا لبلوغ الأهـداف الطويلة الأجل المتمثلة في تحقيق الاعتماد على النفس في مجال انتاج الاغذية. والى ان يتحقق ذلك، سيظل البلدان معتمدين بالنسبة لبعض المنتجات على الواردات.

٢٥- ان الموارد المالية في كلا البلدين ليست في وضع يسمح لهما بتلبية حاجاتهما، نظرا لزيادة النفقات التي تتطلبهما التنمية والاستهلاك. وفيما ان نفقات الاستهلاك تتجاوز بصورة منتظمة الناتج المحلي الاجمالي في كلا البلدين، فان نسب الادخار المحلي سلبيـــة. ولذلك يتعين على اليمن الديمقراطية وعلى اليمن، ان يعتمدا على تحويلات العمال المهاجرين وعلى المساعدة المالية الخارجية لتغطية العجز الحالي في الميزان التجارى وميزانية الدولـــة.

ولذلك اتخذت ، وفقا لتوصيات برنامج العمل الجديد الكبير، تدابير لرفع نسبة الادخار المحلي وتحسين الامكانات المالية بما في ذلك القيام، في جملة أمور، بمراجعات لنظم الضرائب، واصدار سندات وسنّ تشريعات جديدة تهدف الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية. بيد أنه سيتحتم بذل جهود أوسع بكثير لتحقيق نسبة في الادخار المحلي تبلغ ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠، حسب توصيات الاستراتيجية الانمائية الدولية.

٢٦- والمجال الرئيسي للمساهمة المحتملة في عملية التنمية في كلا البلدين هو مجال القوى العاملة. بيد انه لا يمكن في الوقت الحاضر تطوير الطاقات المتاحة واستخدامها على نحو كاف بسبب كثافة الهجرة الى البلدان النفطية المجاورة العالية الأجور. وقد تسببت هذه الهجرة لليمنيين في نقص كبير بالعمالة ، وخاصة في قطاعي الزراعة والتشييد ، مؤثرة بذلك بصورة سلبية على عملية التنمية. وهكذا بدأ استخدام العمالة الاجنبية في تنفيذ المشاريع مما جعل التحويلات الى الخارج في زيادة مطردة . ومن المؤمل ان تخفف زيادة الانتاجية عن طريق انجاز المشاريع الانمائية، بالاضافة الى الجهود المبذولة في القطاعات الاجتماعية، من حدة مشكلة القوى العاملة، في المستقبل ، وان كان تحقيق ذلك لن يتم الا على الأمد الطويل.

٢٧- ويمكن ان يخدم تطوير الهياكل الاساسية المادية النظام الاقتصادي في البلدين على نحو أكثر ايجابية. ويمكن ان تستعيد عدن ، بفضل عملية التحديث والربط السليم مع المناطق الداخلية دورها الذي كانت تؤديه قبل اغلاق قناة السويس عندما كانت من أهم موانئ تزويد السفن بالوقود في العالم. كما يمكن للموانئ الاخرى في اليمنين ان تستوعب قدرا كبيرا من حركة السفن والتجارة، اذا تم توسيعها وتحديثها . وهذه التحسينات من شأنها أيضا أن تشجع وتسهّل استغلال الاحتياطيات الكبيرة من الثروة السمكية في البحار التي يطل عليها البلدان. ويمكن ان يؤدي ذلك الى تحسينات غذائية في البلدين. والأهم ، من ذلك ، الى زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الايرادات من العملات الاجنبية.

٢٨- وتعدّ السياحة مجالا آخر من المجالات التي لا تستغل حاليا في كلا البلدين الا على نطاق محدود للغاية. ولو رصدت استثمارات محدودة في بعض المناطق فلن تساعد فحسب على تنمية الطاقات الكامنة لهذا القطاع ، بل ستساعد ايضا على زيادة العائدات من العملات الاجنبية.

دال - برنامج الاستثمارات

٢٩- في سبيل تحقيق معدلي النمو المقررين اللذين يبلغان ١٠ في المائة في اليمن الديمقراطية و٧ في المائة في اليمن، الى ١٤٢١ مليون دولار في اليمن الديمقراطية والى ٦٢٤٤ مليون دولار في اليمن خلال الفترتين اللتين تغطيهما الخطة الانمائية في كل منهما.

ويتوقع ان تكون اليمن الديمقراطية قادرة على أن تمول محليا ٢٠ في المائة من برنامجها استثماراتها كما يتوقع ان تأتي الـ ٧٠ في المائة المتبقية من الخارج . وتتوقع اليمن ٢٧ في المائة من التمويل الداخلي و٧٣ في المائة من التمويل الخارجي . ويفترض أن الحصة الخارجية من التمويل في اليمن ستشهد ، خلال فترة الخطة ، انخفاضا طفيفا ، رغم نمو قيمتها المطلقة ، في حين يتوقع ان يرتفع مستوى الموارد المالية المحلية ، مما يعبر عن نية الحكومة في تعبئة الموارد المحلية بالقيمة المطلقة والقيمة النسبية على حد سواء .

٣٠- وما برح حجم الاستثمارات بالمقارنة الى الناتج المحلي الاجمالي الذي توصي الاستراتيجية الانمائية الدولية بأن يبلغ نسبة ٢٨ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ ، يزداد في اليمن الديمقراطية في السنوات الخمس الاخيرة بمعدل يقارب ١٨ في المائة سنويا ليصل الى ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ والى ما يقدر بنسبة ٥٣ر٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ (انظر الجدول ٥) . لكن شهدت اليمن انخفاضا بطيئا في هذا المجال ، ومع ذلك فقد سجل مجموع الاستثمارات في عام ١٩٨٢ نسبة عالية بلغت ٤١ر٢ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتكمن أسباب هذا التطور في انخفاض مستويات الناتج المحلي الاجمالي في بداية العقد وفي التدفقات الكبيرة الواردة من المساعدات المالية مما أتاح تنفيذ برامج استثمارية واسعة في كلا البلدين .

٣١- وتشكل تحويلات اليمنيين العاملين أساسا في البلدان النفطية المجاورة حصة كبيرة من الايرادات في كلا البلدين . بيد أن هذه التحويلات الخاصة استخدمت أساسا للاستهلاك الخاص وللاستثمار في الاسكان . ويؤدي الارتفاع النسبي في الاستهلاك الخاص ، وفي الانفاق الحكومي الجاري ، اضافة الى العجز التجاري الكبير الى ادخار محلي سالب بمعنى ان الاستهلاك يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي ، ويؤدي الى استنزاف للاحتياطي . بيد أن الادارة الاقتصادية الاكثر تشددا نسبيا في اليمن الديمقراطية ، قد وضعت حدا لتلك الاتجاهات المفرطة .

٣٢- وتوزع الاستثمارات المخططة في كلا البلدين كما يلي :

	اليمن الديمقراطية	اليمن
	(بالنسبة المئوية)	
الزراعة ومصائد الاسماك	١٧ر٤	١٥ر٨
النقل والاتصالات	١٨ر٥	١٦ر٥
الصناعة (بما في ذلك المناجم والمحاجر والطاقة)	٢٩ر٠	٢٤ر٠
الاسكان	١٧ر٧	١٣ر٣
التجارة والخدمات الغذائية	٤ر١	١٠ر٢

(تابع)

	اليمن الديمقراطية	اليمن
	(النسبة المئوية)	
الخدمات الاجتماعية	١ر٨	٥ر١٦
التشييد	١ر١	٣ر٢
قطاعات أخرى	١ر٤	١ر٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصدر وطني.

يتضح مما سبق ان أكبر حصة للاستثمار مخصصة للقطاع الصناعي، بما في ذلك المناجم والمحاجر يليه النقل والاتصالات ثم الزراعة. وقد بلغ هدفا النمو المقررين في القطاع الصناعي ٩ر١٣ في المائة في اليمن الديمقراطية و١٧ في المائة في اليمن. ويتجاوز الهدفان معدل النمو الموصى به في برنامج العمل الجديد الكبير والبالغ ٩ في المائة. وقدر متوسط معدل النمو السنوي الفعلي للصناعة في هذين البلدين، في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ بنسبة ١ر٩ في المائة بالقيمة الحقيقية. وهذا يتفق مع هدف برنامج العمل الجديد الكبير، الا ان اسهام اليمن التي بلغ نموها ٣ر١٢ في المائة، بدا أكبر من اليمن الديمقراطية التي شهدت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ تقلبات حادة في معدلات نموها الصناعي بسبب الاستخدام غير المنتظم لمصفاة النفط بعدن.

٣٣- وما زالت أهمية القطاع الزراعي تتصدر البرامج الاستثمارية حيث يسعى البلدان الى بلوغ الاعتماد على النفس في الاغذية على الأمد الطويل. وفي نفس الوقت يجرى تعزيز القطاع الصناعي، ولا سيما في ميداني التعدين والطاقة، بهدف تخفيض الواردات من السلع الاستهلاكية والهيدروكربونات. وأخيرا، فان الاستثمارات الكبيرة في مجالات النقل والاتصالات، والاسكان والخدمات الاجتماعية من شأنها ان تضمن التوزيع العادل لفوائد التنمية على عدد متزايد من سكان كلا البلدين.

٣٤- وتشمل الخطط الانمائية لكلا البلدين عددا من المشاريع ذات الطابع التحويلي. وأغلبها بطبيعة الحال في القطاع الزراعي وتتضمن، في جملة أمور، التحكم في الانهار الموسمية، والري، والتحسين الأفقي والرأسي للزراعة، وتوليد الكهرباء. ومن المشاريع البارزة في هذا المجال، في اليمن الديمقراطية تطوير ميناء عدن وتوسيع مصفاة النفط هناك، بما في ذلك تطوير عدة صناعات ذات صلة (غاز واسفلت) وتوليد الكهرباء. وسيكون لهذه المشاريع بعد انجازها أثر على تلك المنطقة الفرعية بأكملها.

٣٥— حقق كلا البلدين، في الخطتين الانمائيتين اللتين سبقتا الخطتين الخمسيتين الحاليتين معدلات تنفيذ تصل الى الـ ٧٠ في المائة تقريبا . وبالنظر الى العوائق المتعددة والاعتماد على رأس المال الاجنبي، فان هذا المعدل يعتبر مرضيا . ولكن بالرغم من هذه الاستثمارات، فان الاعتماد على رأس المال الاجنبي مازال قائما حيث ان لمعظم المشاريع وخاصة مشاريع الهياكل الأساسية فترات إثمار طويلة.

٣٦— ويتعين على كلا البلدين، لتحسين وضعهما الاقتصادي الراهن، أن يحسنا قاعدتهما الانتاجية، ويقللا من الاستهلاك، ويعبئا الموارد المحلية، بما في ذلك تنقيح نظم الضرائب فيهما . وتقوم اليمن الديمقراطية، بغية اجتذاب الموارد الخارجية، بتشجيع الاستثمار من قبل الرعايا اليمنيين (أي العمال المهاجرين ومواطني الجمهورية العربية اليمنية)، وذلك عن طريق الحوافز منها الاعفاء من الجمارك ومن الضرائب، في حين أصدرت حكومة اليمن، ضمن مجموعة من التدابير، قانونا خاصا لتشجيع رأس المال الأجنبي .

ثانيا - التحليل القطاعي

ألف - الاغذية والزراعة

٣٧- يعطي كلا البلدين أولوية عالية لتنمية القطاع الزراعي في خطته الانمائية الخمسية الثانية. وهذا اتجاه ضرورى ويتفق مع أحكام برنامج العمل الجديد الكبير حيث أن انتاج الاغذية في هذه المنطقة الفرعية ضعيف جدا. علاوة على ان الجزء الاكبر من السكان يعتمد على الزراعة لكسب الرزق. ففي اليمن الديمقراطية، يعمل قرابة ٦٥ في المائة من السكان وقرابة ٤٥ في المائة من القوى العاملة في هذا القطاع. وفي اليمن يعمل اكثر من ٨٠ في المائة من السكان وأكثر من ٧٠ في المائة من القوى العاملة في مجال الزراعة. الا ان هذه الارقام في انخفاض بطيء في كلا البلدين بسبب زيادة الهجرة من الريف الى الحضر ونموالقطاعات الاخرى.

٣٨- ويوصي كل من الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج العمل الجديد الكبير بنمو سنوى متوسط في الناتج الزراعي قدره ٤ في المائة. وفي اليمن الديمقراطية، بلغ معدل النمو السنوى في هذا القطاع ١٣ر٩ في المائة في عام ١٩٨١، وقد تجاوز بالتالي البند الموصى به في برنامج العمل الجديد الكبير (انظر الجدول ١). الا ان معدل النمو كان سلبيا في عام ١٩٨٢ بسبب كارثة السيول. وفي اليمن كانت معدلات النمو السابقة ضعيفة جدا، بيد انه تقرر، في الخطة الخمسية، بلوغ معدل قدره ٤ر٨ في المائة، وهو ممكن التحقيق بالرغم من معدل النمو الفعلي الذى بلغ واحدا في المائة في عام ١٩٨٢، والنمو السلبي المسجل في عام ١٩٨٣ بسبب الدمار الذى احدثته الزلازل في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢.

٣٩- وبلغت مساهمات الزراعة ومصائد الاسماك في الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية ١١ر٧ في المائة و ١١ر١ في المائة، و ٩ر٢ في المائة و ٩ر٤ في المائة في الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١، و ١٩٨٢، و ١٩٨٣ على التوالي (انظر الجدول ٣) بيد انه سجل انخفاض في كميات انتاج المحاصيل النقدية التقليدية، تم تعويضه جزئيا بزيادة في انتاج الخضر والعلف. وحيث ان هذا الاتجاه لا يساهم بصورة كافية في تأمين الاغذية للسكان، فانه يتعين زيادة تشجيع المحاصيل النقدية. وقد انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لليمن من ٣٤ر٧ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٢٦ر٠ في المائة في عام ١٩٨٢. وينظر الى هذا الانخفاض النسبي على انه نتيجة لسرعة النمو في قطاعات أخرى.

٤٠- وانخفضت حصة الاستثمارات في الزراعة من مجموع استثمارات اليمن الديمقراطية من ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى قرابة ١٤ر٢ في المائة في عام ١٩٨٢. وأسباب ذلك هي الارتفاع النسبي لكمية الاستثمارات في قطاع الهياكل الاساسية والقطاعات الاجتماعية. وعلى عكس ذلك، زادت الاستثمارات في القطاع الزراعي لليمن بنسبة بلغت حوالي ١٥ر٨ في المائة سنويا منذ عام ١٩٧٨، حيث بلغت حصة قدرها ٩ في المائة

من مجموع الاستثمارات في عام ١٩٨٢ . وقد ركز كلا البلدين كثيرا على توسيع نطاق الانتاج الزراعي أفقيا ورأسيا حيث بدأت عدة مشاريع في مجالات استصلاح الاراضي ،وتوسيع الرى ، وتحسين البذور ،وتعزيز الاطار المؤسسي في هذا القطاع. واصدرت اليمن الديمقراطية كحوافز خاصة لزيادة الانتاج ،قانونا جديدا يسمح للفلاحين ببيع ٤٠ في المائة من منتجاتهم في السوق الحرة في حين يتعين بيع الـ ٦٠ في المائة المتبقية عن طريق المؤسسات الحكومية . وفيما يتعلق باليمن ، يشجع الانتاج الزراعي في جملة امور ،بمنح ائتمانات زراعية للفلاحين .

٤١- ويسعى كلا البلدين الى تعزيز مركز القطاع الزراعي المختلط بغية ضمان حسن السيطرة على عملية توزيع الاغذية ،وتيسير مراقبة الموارد المالية ، واتاحة امكانيات افضل لتنفيذ السياسات والتدابير الشاملة كمراقبة الواردات ،وتدريب اليد العاملة ،واجراء البحوث .

٤٢- ويعتزم كلا البلدين التقليل من خسائر فترة ما بعد الحصاد والاقتراب من هدف تحقيق الامن الغذائي وذلك بانشاء مرافق تخزين عصرية كبيرة . وفي نفس الوقت يراد من شراء المعدات المناسبة وتوفير المساعدة الفنية والتدريب رفع انتاجية هذا القطاع. واذ يسعى البلدان الى تحقيق هذه الاهداف ،فكأنهما على طريق تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل الجديد الكبير. بيد ان التقدم بطيء لاسباب عدة منها النقص في الاموال . وضعف الهياكل الاساسية المادية والمؤسسية والنقص في الايدى العاملة .

٤٣- ويعتمد الانتاج الحيواني في اليمنين الى حد كبير على توافر المياه وبالتالي على توافر العلف للحيوانات . ولذلك فان ادخال تحسينات على ادارة الموارد المائية فضلا عن استحداث مواد جديدة للتغذية كدقيق السمك سيحسنان ظروف تربية الماشية . وبالاضافة الى ذلك ، بدأ كل من البلدين عددا من المشاريع في مجال تربية الماشية والدواجن ، تهدف الى زيادة الاعتماد على النفس في امدادات اللحوم. ويعتمد كلا البلدين حاليا اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية لتلبية احتياجات السكان الاستهلاكية رغم ان انتاج الماشية يستأثر بقرابة نصف مجموع انتاج القطاع الزراعي .

٤٤- وقد احرز تقدم ملحوظ في انتاج الدواجن والبيض،بفضل انشاء مجمعات عصرية كبيرة للدواجن وفي نفس الوقت ، فان تحديث الخدمات البيطرية وتطوير مراقبتها سيحسنان اداء هذا القطاع الفرعي . بيد انه يتعين التوسع في دراسة وتشجيع امكانية تربية فصائل جديدة من الماشية تكون اكثر انتاجية .

٤٥- وقد خططت اليمن الديمقراطية لعدة مشاريع تهدف الى زيادة انتاج الدواجن والبيض والى تعميم الخدمات البيطرية في كل انحاء البلاد . وجميع هذه المشاريع تشمل التدريب المهني والتدريب المتقدم للايدى العاملة ،وتتوقع اليمن استثمار قرابة ٧٣ مليون دولار خلال فترة الخطة الخمسية لزيادة انتاج الدواجن ،واجراء البحوث في مجال تحسين الماشية والعلف ، وتوسيع نطاق الخدمات البيطرية وتدريب الموظفين المحليين .

٤٦- ويطل كلا البلدين على شاطئ ساحلي طويل تعد مياهه وخاصة في حالة اليمن الديمقراطية ، من اغنى مناطق صيد الاسماك في العالم . بيد ان حصيلة صيد الاسماك وتجهيزها لا تزال ضعيفة وغير منتجة . ويعود ذلك اساسا الى عدم ملاءمة الهياكل الاساسية ، وعدم كفاية مرافق النقل والتخزين والحفظ ،اضافة الى قدم المعدات ، وقلة اليد العاملة المدربة والافتقار الى الكفاءة الادارية . الا ان كلا البلدين يخطط لزيادة كبيرة في الانتاج وخاصة بالنظر الى الطلب في سوق التصدير ،وبالنظر الى تزايد الطلب الوطني فيما يتصل بصناعات التجهيز والحاجة الى علف للماشية . وتتضمن الخطة الانمائية لليمن الديمقراطية استثمارات في قطاع مصائد الاسماك تبلغ ٣ر٩٦ مليون دولار ،تخصص ٥٢ مليون دولار منها لبناء موانئ الصيد وتحسينها . وتشمل هذه التحسينات مرافق لثلاجات التخزين اللازمة في مجال التجارة والانتاج الحيواني ايضا . وهناك مشاريع اخرى قيد الانجاز او التخطيط في مجالات منها الدراسات المتعلقة بمجمعات الارصاد الجوية ومصائد الاسماك ،وتعليب الاسماك ،والتخزين والتبريد وجمع وشراء شبكات الصيد وغيرها من المعدات . ويتوقع ان يتغير الهيكل المؤسسي لهذا القطاع الفرعي خلال الخطة الخمسية بحيث تنخفض حصة القطاعين العام والخاص لصالح التعاونيات .

٤٧- بلغت كميات الاسماك التي تم صيدها في اليمن ١٧ ٣٠٠ طن في عام ١٩٨٢ (انظر الجدول ١١) بعد ان سجلت في السنوات الخمس الماضية ، تباطؤا في معدلات زيادتها . ويعود هذا الانخفاض في الانتاج اساسا الى عدم الكفاءة ،وقدم المعدات ، والمشاكل الادارية . على ان الانتاج الحالي لا يفي بحاجات السوق المحلية وهو بعيد عن بلوغ ٣٠ ٠٠٠ طن في السنة وهي الكمية التي قدرت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة انها الحد الاقصى للانتاج بدون استنزاف الموارد . ولذلك تم تخطيط أربعة مشاريع لمصائد الاسماك خلال الخطة الخمسية ،يبلغ مجموع تكلفتها ١ر٣٣ مليون دولار وتهدف الى زيادة انتاج الاسماك بتحديث المعدات والمرافق وتحسين الهياكل الاساسية بطريقة تضفي المزيد من الكفاءة على عمليات ما بعد الصيد مثل التخزين ، والتسويق والنقل . ويجرى ايضا تشجيع تربية الاسماك والروبيان وانتاج شبكات الصيد ، فضلا عن بناء مصنع لتعليب الاسماك وتجميدها .

٤٨- واخيرا وفيما يتعلق بالتحريج ، فان النقص في المياه يضع حدا يكاد يكون مطلقا على اى مبادرة يتم اتخاذها في المرحلة الراهنة . بيد انه يمكن معالجة مشكلة الحراجة بعد تطوير عمليات الرى وشبكة الامدادات المائية . ومن المعروف ان مشكلة المياه قد اعاقت تنفيذ بعض مشاريع التحريج النموذجية .

٤٩ - وبالرغم من البطء الشديد في احراز التقدم ، فقد امكن لكلا البلدين الوفاء باحكام برنامج العمل الجديد الكبير فيما يتعلق بالتنمية الزراعية . وقد امكن ذلك اساسا بفضل المساعدة المالية والتقنية الخارجية الكبيرة . وبالرغم من سيول عام ١٩٨٢ ، فان آفاق المستقبل تبدو جيدة بالنسبة لليمن الديمقراطية نظرا للاداء الجدير بالثناء المسجل في الفترة الاخيرة ، اضافة الى قلة عدد السكان ، والتطور النسبي للاطار المؤسسي ، بينما تؤدى الارض الوعرة وعدد السكان الكبير ، والنظم المؤسسية التقليدية الى وضع اليمن في موقف اكثر عسرا . من هنا بات هذا البلد بحاجة الى مساعدة اكبر بكثير لتنفيذ الاهداف المرسومة في خطته الانمائية وبالتالي لتنفيذ احكام برنامج العمل الجديد الكبير .

باء - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

٥٠ - ان المشكلة الرئيسية التي يواجهها البلدان في الوقت الحالي هي هجرة الكفاءات وهجرة الايدى العاملة من بين السكان القادرين على العمل . وحيث ان ما يقرب من ثلث الذكور القادرين على العمل هاجروا الى البلدان المجاورة ، التي تدفع اجورا عالية ، فان اليمنين يعانيان كلاهما من نقص شديد في الايدى العاملة الماهرة ونصف الماهرة ، التي يتعين تعويضها بالايدى العاملة الاجنبية لتنفيذ مشاريع التنمية ، كما انهما يعانيان ايضا من نقص ملحوظ حتى في الايدى العاملة غير الماهرة ، لا سيما في قطاعي الزراعة والتشييد . ومع ذلك فان الاقتصادين لا يستغني عن تحويلات هؤلاء العاملين المهاجرين . وان كان من المتوقع ان يخفف الركود الحالي في الاقتصادات النفطية من وطأة النقص في بعض المهارات لدى البلدين ، وان كان من المحتمل ايضا ان يخلق مشاكل من فائض الايدى العاملة في المراكز الحضرية وان يفاقم في الوقت نفسه من مشكلة العملات الاجنبية . وقد بدأ اليمن يستشعر بالفعل هذه المشكلة الاخيرة .

٥١ - وفي عام ١٩٨٢ ، لم يتلق القطاع الاجتماعي في اليمن الديمقراطية سوى ٥ في المائة من مجموع النفقات الحكومية الجارية . وان كانت المصروفات الاستثمارية قد بلغت في هذا القطاع في السنة نفسها ٢٨٫٨ في المائة من مجموع النفقات الانمائية . وقد سجلت الاستثمارات في هذا القطاع نموا بلغ في المتوسط ٣١٫٥ في المائة في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٢ . ففي اليمن اتجه ٣٨٫٤ في المائة من مجموع الاستثمارات في عام ١٩٨٢ الى الخدمات الاجتماعية ، واستخدم في الاسكان ٢٣ في المائة من مجموع الاستثمارات . وقد نمت الاستثمارات بمعدل متوسط يبلغ حوالي ٨٫٦ في المائة في السنة على مدى السنوات الخمس الاخيرة .

١- التعليم والتدريب

٥٢- حققت الجهود التي بذلتها اليمن الديمقراطية منذ بداية السبعينات نتائج مرموقة. فجميع الاطفال تقريبا ممن بلغوا السابعة من العمر ملتحقون الان بالمدارس الابتدائية، حتى في المناطق النائية والقليلة السكان. وقد ساعد برنامج مواز لمحو امية الكبار، في خفض معدل الامية بين البالغين الى ٥١ر٢ في المائة بالنسبة للذكور والى ٧٣ في المائة بالنسبة للاناث. كما ان التعليم مجاني في جميع مراحله. ومن المنتظر ان يؤدى تزايد عدد الطلاب في جامعة عدن وتزايد الالتحاق بمعاهد تدريب المعلمين، والمدارس المتخصصة (الصناعية والتجارية والزراعية) ومعاهد التدريب المهني، الى حل المشكلة السائدة في البلاد، والتي تتمثل في النقص في عدد المدرسين وفي الكفاءات العالية.

٥٣- ولان سكان اليمن اكبر عددا، فلسوف تستغرق وقتا اطول لتحقيق نتائج مماثلة للنتائج التي حققتها اليمن الديمقراطية، وان كانت الجهود تتحرك في نفس الاتجاه. فهناك برنامج ينفذ حاليا لمحو امية الكبار كما تقام المدارس الابتدائية في الاماكن النائية. والتعليم في اليمن مجاني ايضا في جميع مراحله. وان كان تحسين النظام التعليمي يستلزم ان يواكبه تحسين للهياكل الاساسية المادية ولكن ذلك باهظ للغاية بسبب تشتت المساكن في الجبال والمناطق النائية والصحارى.

٥٤- وتبلغ الاستثمارات المقررة خلال الخطة الخمسية الثانية، في قطاع التعليم، ٥ر١٥٢ مليون دولار في اليمن الديمقراطية وحوالي ٥٠٧ مليون دولار في اليمن، ويمثل هذا ٤ في المائة من مجموع استثمارات الخطة في اليمن الديمقراطية وحوالي ٨ في المائة في اليمن. وتشمل المشاريع بناء وتجهيز عدد من المدارس والكليات ومراكز اعداد المعلمين والتدريب المهني وغير ذلك من المرافق اللازمة للاساتذة والطلاب.

٥٥- وسعيا لزيادة الايدى العاملة الماهرة، كما وكيفا، يقوم البلدان المذكوران بزيادة عدد مرافق التدريب المهني. وفي الوقت نفسه يجرى التركيز بشدة على تدريب الايدى العاملة المحلية من خلال العمل، عند تنفيذ اهداف التنمية، مما يؤدى الى خفض الايدى العاملة الاجنبية وبالتالي الى تقليل الضغط على ميزان المدفوعات.

٥٦- وفي الوقت الحالي تدعم البلدان العربية الشقيقة كلا البلدين على نطاق واسع في قطاع التعليم وما يتصل به من دعم اداري، في شكل مساعدات فنية مع تزويد هما بالمدرسين والخبراء. وتلقى البلدان مساعدات مالية من منظومة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ومن بلدان فرادى.

٢- الصحة

٥٧- ان ما حققه البلدان في ميدان الرعاية الصحية، والحد من الامراض المتوطنة وتيسير المساعدة الطبية، انجاز يستحق الثناء، وان كان المستوى العام لا يزال منخفضا للغاية بسبب بعد المستوطنات السكنية وتشتتها، والافتقار الى الهياكل الاساسية.

٥٨- ومن المقرر في الخطة الخمسية للبلدين اتخاذ تدابير تتمشى مع برنامج العمل الجديد الكبير، كي تشمل خدمات الرعاية الصحية جميع انحاء البلدين للحد من الامراض المتوطنة والقضاء عليها، ولتوفير المعدات الطبية على المستوى الوطني مع تطوير ونشر الثقافة الصحية والغذائية. والمفروض في ضوء هذه التدابير ان يتسنى تحقيق زيادة في متوسط الاجل المتوقع للحياة، وخفض معدل الوفيات بين الاطفال بدرجة كبيرة، وان كان يبدو ان متوسط الاجل المتوقع البالغ ٦٠ سنة من لحظة الميلاد، الذى تستهدفه الاستراتيجية الانمائية الدولية، هدف يفتقر الى الواقعية في العقد الحالي بالنسبة لشطرى اليمن.

٥٩- وتخطط اليمن الديمقراطية لاستثمار ١٠٧ر٣ مليون دولار حتى عام ١٩٩٠، (٢ر٨ في المائة من مجموع الاستثمارات)، في بناء المستشفيات والمراكز الصحية ومرافق تخزين الادوية وتوزيعها، وكذلك فى برامج مكافحة الامراض، وفي تحسين التجهيزات الطبية الموجودة وشراء المعدات الطبية ودعم المؤسسات في هذا المجال. واما الخطة الخمسية الثانية لليمن فتظهر فيها استثمارات تبلغ ١٤٧ر٦ مليون دولار تتعلق بانواع مماثلة من المشاريع والانشطة. وقد ركز البلدان تركيزا قويا على تدريب الموظفين المحليين.

٦٠- ويطرد العمل على توفير الامن الغذائي، من حيث الكم والكيف، ببناء المخازن وثلاجات التخزين وتوسيع شبكة التوزيع.

٣- الاسكان

٦١- اصبح الاسكان مشكلة متفاقمة، لاسيما في المناطق الحضرية بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان، والهجرة من الريف الى الحضر. لذلك انخرط البلدان في اواخر السبعينات في مشاريع اسكان حكومية، وهي مشاريع كان من نواتجها الجانبية ان سمحت بتحسين ظروف التخطيط في قطاع الهياكل الاساسية وفي القطاعين الصناعي والاجتماعي. ونظرا للاستعجال وتحت وطأة الظروف الملحة، وبسبب القدر المحدود من الموارد، أقامت اليمن الديمقراطية مصنعين لمواد البناء الجاهزة، وقد بدأ احدهما عمله بالفعل. ويعتمد كثير من المشاريع الاسكانية على ما ينتجه هذان المصنعان، ولكن هناك مشاريع اخرى جارية او مخططة للمستقبل، تستهدف توفير المساكن في جميع انحاء البلاد. ومن المنتظر ان تصل النفقات في البرنامج الاستثمارى الى ٤١٨ر٣ مليون دولار حتى عام ١٩٩٠، منها مبلغ ٢٣٢ر٧ مليون دولار مرصودة في اطار الخطة الخمسية الجارية ومن المتوقع تغطية حوالي ٨٠ في المائة من النفقات عن طريق المصادر الخارجية. وقد خصصت الخطة الخمسية الثانية لليمن حوالي ٨٣٢ر٢ مليون دولار للاسكان، اى نسبة ١٣ر٣ في المائة من مجموع الاستثمارات المخططة. ولكن القطاع العام لا يحتفظ الا بنسبة ٧ في المائة لنفسه. واما نسبة الـ ٩٣ في المائة الباقية فمن المنتظر ان يقوم القطاع الخاص باستثمارها. وسوف تشمل استثمارات القطاع العام حوالي ٩٠٠ منزل وشقة موزعة على المدن الرئيسية. ونظرا لاجراءات الطوارئ المتخذة بعد كارثة الزلزال الذى وقع في عام ١٩٨٢، فان الجهود اللازمة لاحلال المساكن في اطار برنامج الاصلاح والتعمير والانعاش سوف تزيد الطلب على القدرات الوطنية في مجال التشييد وعلى مواد البناء زيادة هائلة.

جيم - الموارد الطبيعية والطاقـــــة

٦٢- لم يبلغ اى من اليمنين حتى الان مرحلة يستطيع عندها ان يجني فوائد معقولة من موارده الطبيعية الشحيحة نسبيا . وقد اجريا في السنوات القليلة الماضية مسوحا جيولوجية وعثرا على معادن وخامات متنوعة تستحق الاستخراج . وتم ايضا الكشف عن احتمال وجود رواسب نفطية ولكن لم يحدد بعد حجم هذه الاكتشافات وجدواها الاقتصادية .

١- المعـــــادن

٦٣- تشمل المعادن التي تستخرج حاليا في اليمن الديمقراطية الملح ومواد البناء والحجر الجيرى والصلصال . وقد تم ايضا الكشف عن وجود نحاس وخام الحديد وتيتانيوم وذهب ولكن لا يجرى استغلالها بعد . ومن المنتظر ان يبدأ تشغيل مصنع للاسمنت بطاقة ٢٥٠ ٠٠٠ طن سنويا ، في محافظة ابين ، باستخدام الحجر الجيرى المحلي ، بحيث يغذى السوق المحلية . ويوفر انتاج الملح في الوقت الحالي من ٢٥٠ ٠٠٠ طن الى ٣٠٠ ٠٠٠ طن في السنة تقريبا . ومن المنتظر ان تزيد هذه الكمية بعد استخدام طريقة التبخيـــر بالطاقة الشمسية . وقد اجريت الاكوادراسات كثيرة في هذا الصدد . وفي الخطة الخمسية الثانية مشاريع متعددة مخططة لاستخراج معادن اخرى في المستقبل .

٦٤- ورغم العثور على رواسب من النحاس والحديد والفحم والرصاص والنيكل والذهب والفضة والكبريت في اليمن فان الاستغلال مقصور في الوقت الحالي على المحاجر (استخراج مواد البناء) وانتاج الملح . ولا يزال يجرى حتى الان تقييم الجوانب الاقتصادية لعمليات الاستغلال . ويشكل الاسمنت جانبا من الامكانيات الرئيسية للاستعاضة عن الواردات بالانتاج المحلي باعتباره يشكل حوالي خمس نفقات الاسيراد مجتمعة . ومن المنتظر ان تحقق اليمـــن الاكتفاء الذاتي في الاسمنت بافتتاحها في اواخر الثمانينات مصنع الاسمنت الثالث بمفرق ، بعد مصنعي عمران وباجيل . وفي مقدمة المشاريع المقررة في الخطة الخمسية الثانية مشروع استخراج النحاس بحامورة الذى تبلغ تكلفته الاجمالية ٧٩٫٣ مليون دولار ويستوعب ٣٩ في المائة من مجموع الاستثمارات في هذا القطاع . وقد اكتملت الدراسات المتعلقة بهذا المشروع ومن المنتظر ان تبدأ اعماله في المستقبل القريب .

النفط والطاقـــــة

٦٥- يحظى التنقيب عن النفط في اليمنين باعلى اولوية في الوقت الحالي ، لا سيما في اليمن التي وجدت بها اكتشافات نفطية واعدة في المنطقة الشمالية الشرقية . وتورد التقديرات المتحفظة رقم ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا ، بينما الحد الادنى للاستغلال الاقتصادى يقدر بنحو ٥٠ ٠٠٠ برميل يوميا في هذه المنطقة . وبسبب ما ينطوى عليه مد خط الانابيب بين مأرب والبحر الاحمر من صعوبة وكثافة في رأس المال ، فستكون هناك تأخيرات كبيرة في انتاج النفط وتصديره . وعلاوة على ذلك ، فان بحيرة النفط المتوقعة تبدو متاخمة للمناطق التي يفترض انها

غنية بالنفط في اليمن الديمقراطية والمملكة العربية السعودية ، مما يقتضي تنسيقا أوثق في هذا الصدد . كذلك فان استكشاف النفط والغاز يبعث على التفاؤل في مناطق اخرى مثل سواحل تهامة ومنطقتها البحرية ،ولكن كمية الاحتياطيات وامكانية الانتاج بصفة يومية امر غير معروف بعد . ومع ذلك فهناك امل متزايد في ان تصبح اليمن عما قريب بلدا منتجا للنفط. اما اليمن الديمقراطية فكان الامل معقودا فيها على ان تنتج ما يزيد قليلا على الحد الادنى للاستغلال المجدى اقتصاديا والمقدر بحوالي ١٥٠٠٠ برميل في اليوم في الحقول البحرية . ولكن عندما وصل المستوى الى ٣٠٠٠ برميل في اليوم ،اعطي امتياز اخر لشركة برازيلية . ويقوم الاتحاد السوفياتي ايضا بتقديم المساعدة لليمن الديمقراطية في استكشاف النفط بالمناطق البرية .

٦٦- وتكاد المصادر الاخرى للطاقة ان تكون معدومة في البلدين . فامدادات الكهرباء تعتمد في الوقت الحالي على النفط المستورد وتقتصر من ثم على المدن الرئيسية وعلى المجمعات الصناعية كل منها على حدة . وقد واجه توزيع الكهرباء صعوبات هائلة منذ الارتفاع الشديد في اسعار النفط الذى بدأ في عام ١٩٧٣ .

٦٧- ويستأثر النفط ، بوصفه المصدر الوحيد للطاقة ،بحصة ضخمة من مجموع نفقات الاستيراد في البلدين ،في حين ان الامكانات المحلية لتمويل استكشاف البترول محدودة نسبيا ، ولكن من شأن انتاج النفط محليا ان يؤدى على الاقل الى تخفيض العجز في ميزان مدفوعات البلدين تخفيضا فوريا وكبيرا . ومن الأهمية بمكان ان تولي مجموعة المانحين في برنامجها لتقديم المساعدة لهذين البلدين ،مزيدا من الاهتمام لتطوير قطاع الطاقة .

دال - الصناعات التحويلية

٦٨- ركزت الخطة الخمسية الاولى في اليمنين على تحسين الهياكل الاساسية لاسيما في مجال النقل البرى والاتصالات ، تمهيدا للطريق امام التعجيل بتطوير هذا المجال في السنوات المقبلة . وهذه العملية مستمرة ،ولكن في الوقت نفسه تركز الخطتان الخمسيتان الجاريتان ، على نمو القطاعات الانتاجية (كالزراعة وصيد السمك والتعدين والصناعة التحويلية) اقترابا من هدف الاعتماد على النفس ، وبالتالي خفض الواردات والعجز في ميزان المدفوعات . وحيث ان البلدين يبدآن من الصفر تقريبا ، فان مسألة التنسيق والتنويع داخل منطقتهما لا يجب ان تعتبر عاملا مقيدا الى ان يبلغ البلدان مرحلة يستطيعان عندها البدء في التصدير ،وان كان الحفاظ على سوق تصدير مستقرة قد يكون في المدى الطويل أمرا بالغ الصعوبة بغير تنسيق سليم مع البلدان الاخرى في المنطقة . ويجب ان يبقى ذلك ماثلا في اذهان المخططين وراسمي السياسات في كل من البلدين عند وضع برامج التنمية الصناعية في المستقبل وصياغة ما يتصل بها من سياسات .

٦٩- يدعو برنامج العمل الجديد الكبير الى تحقيق معدل نمو سنوى في الصناعة يبلغ ٩ في المائة أو أكثر . ويخطط البلدان لتجاوز هذا المعدل في النمو في خطتيهما الخمسية ، سواء اليمن الديمقراطية بمعدلها البالغ ١٣٫٩ في المائة او اليمن بمعدلها البالغ ١٧ في المائة . ويبدو ان معدل النمو الفعلي البالغ ٩٫١ في المائة كمعدل متوسط للنمو السنوى بالنسبة لشطرى اليمن ككل في هذا القطاع ، يتمشى مع اهداف برنامج العمل الجديد الكبير . ويراعي البلدان بشكل اساسي السياسات المحددة في برنامج العمل الجديد الكبير .

٧٠- وفي اليمن الديمقراطية ، تعتبر مصفاة عدن ، التي انشأتها شركة برتش بتروليوم في عام ١٩٥٤ واشترتها الحكومة في عام ١٩٧٦ ، اكبر صناعة في البلاد . وعلى اثر اغلاق قناة السويس (١٩٦٧-١٩٧٥) تناقص فجأة انتاج المصفاة الى حد يقل عن مستوى تغطية التكاليف وهو ٣٫٤ مليون طن طولي . وبعد تلك الفترة اسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة لاستعادة زبائنها السابقين عن نجاح تدريجي برفع الانتفاع من طاقة المصفاة الى ما يزيد قليلا عن مستوى تغطية التكاليف في عام ١٩٨٢ (انظر الجدول ١٣) . ولكن معامل التكرير الجديدة في المنطقة مع ما تتمتع به من تكنولوجيا متقدمة ، اصبحت تنافس مصفاة عدن منافسة شديدة مما ضاعف من الاثار السلبية الناجمة عن قدم معدات هذه المصفاة التي يزيد عمرها على ٣٠ سنة ، فضلا عن مرافق الارساء العتيقة القائمة فيها . لذلك بات تحديث هذه المصفاة يشكل اكثر مشاريع التنمية الصناعية الحاحا وتكلفة في اليمن الديمقراطية . ومن المتوقع ان تبلغ الاستثمارات فيه ١٧٨ مليون دولار (منها ١٦٠ مليون دولار كتمويل خارجي) وسوف تغطي عمليات توسيع المرسى البحرى ، وتجديد محطة توليد الكهرباء ، وقامة مصنع لاسالة الغاز ومصنع للاسفلت .

٧١- اما انتاج الصناعات التحويلية الاخرى في اليمن الديمقراطية فهو انتاج محدود ، ولكن الاداء العام آخذ في التحسن . وقد بلغ متوسط النمو في انتاج الصناعات الرئيسية حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويعتبر استثمار القطاع العام في الصناعة التحويلية منخفضا ، ولكنه يتزايد بسرعة . وقد تم التخطيط لاستثمار حوالي ٧٥ مليون دولار اثناء الخطة الخمسية الثانية في مجالات مثل الملح والاغذية والبلاستيك والمنسوجات والكيماويات والسجائر وغيرها .

٧٢- وحيث ان تركيز الخطة الخمسية الثانية لليمن ينصب على تحسين الهياكل الاساسية والظروف المعيشية في البلاد ، فان القطاع الصناعي يركز على انتاج السلع الاولية ، وخصوصا مواد البناء . من هنا كان التركيز على استخدام الخامات المحلية ، وعلى رفع الكفاءة وتوفير التدريب المهني للقوى العاملة المحلية ، بغية الحد من استيراد السلع والايدى العاملة . ولقد خصص حوالي ٤٤ في المائة من مجموع برنامج الاستثمارات الصناعية في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ ، لصناعة مواد البناء ، تليها الاغذية (١٣ في المائة) ، والصناعات المعدنية (١٢٫١ في المائة) ، والكيماويات (١٠٫٥ في المائة) . وبخلاف الاستثمارات

المذكورة اعلاه ،تم التخطيط لـ ٥٤ مشروعا صناعيا في الخطة الخمسية الثانية ،تغطي مجالات منها صناعة النسيج والصناعات الخشبية وصناعة اخشاب البناء ،والطباعة والنشر والصناعات الجلدية والصناعات المنزلية وتدريب الايدى العاملة . ومن المخطط ان يبلغ مجموع الاستثمارات الصناعية في اليمن ٧٨٠ مليون دولار في الخطة الخمسية الثانية على ان تزداد بمتوسط سنوى قدره ١٥ في المائة على مدى السنوات الخمس . وسوف ينفق القطاع العام ٥ر٦٥ في المائة من هذا المبلغ ،على حين سينفق القطاع الخاص ٥ر٣١ في المائة منه والقطاع المختلط ١٢ في المائة .

هاء - الهياكل الاساسية

١- النقل والاتصالات

٧٣- يعتبر الافتقار الى سبل الوصول من الاماكن النائية الى الاسواق وكذلك من المناطق المرتفعة نسبيا والمتطورة (الحضرية في معظمها) الى القرى الصغيرة المبعثرة واحدا من الاسباب البارزة لصعوبة الوضع في شطرى اليمن . لذلك كان طبيعيا ان تركز خطط التنمية السابقة على تطوير الهياكل الاساسية . غير انه لم يتح الربط الا بين عدد قليل من المدن الرئيسية ،ولم يتم تحسين عناصر اخرى في الهياكل الاساسية الا بصورة محدودة . ومن المنتظر في الخطة الخمسية الثانية اتمام الانشطة التي بدأت من قبل وتوسيع نطاق التحسينات كي تشمل المزيد من المناطق النائية .

٧٤- وفي اليمن الديمقراطية اسهم قطاع النقل والاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢ر١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ،فكان بذلك ثالث القطاعات اسهاما . وقد نما هذا القطاع بما يعادل ٥ر٢٩ في المائة تقريبا في الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ . ومن المنتظر ان يبلغ معدل النمو في فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥ ما يعادل ٥ر١٤ في المائة . ويستخدم هذا القطاع الذى ينمو بسرعة حوالي ٩٠٠٠ شخص من العاملين في القطاع العام ويضم حوالي ثماني هيئات وشركات عامة .

٧٥- وفي عام ١٩٨٢ بلغ الاستثمار في هذا القطاع ، ٧ر١٢ في المائة من مجموع الاستثمارات ، اى بمتوسط نمو سنوى قدره ١١ في المائة على مدى السنوات الخمس الاخيرة . وهناك عدة مشاريع جارية فعلا أو هي في مرحلة التخطيط وتستهدف تجديد ميناء عدن ، وانشاء ميناء جديد في خلف بمحافظة حضرموت . وتقدر التكلفة الاجمالية بحوالي ١٢٤ مليون دولار ، منها ٨٩ مليون دولار ينتظر ورودها من مصادر اجنبية .

٧٦- ويستفيد النقل البرى استفادة كاملة من الطرق المعبدة بالاسفلت البالغ طولها ١٦٠٠ كلم تقريبا ،وكذلك من طرق الحصباء الجديدة البالغ طولها عدة آلاف من الكيلومترات التي تتسم باهمية اساسية في الربط بين المواقع السكنية المختلفة باليمن الديمقراطية والتي ستحل محلها طرق مرصوفة في آخر المطاف . وهناك ايضا مشاريع عديدة ترمي الى الربط بين

اليمنيـــن . وتقضي الخطط الموضوعة بان يتم استثمار ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار في رصف ٥٨١ كلم من الطرق المعبدة حتى نهاية العقد ، ويشمل ذلك صيانة الشبكـــة الموجودة وشراء المركبات وصيانتها . وسيتم بالاضافة الى ذلك اصلاح وتجديد الطـرق والمعدات التي اتلفت من جراء سيول عام ١٩٨٢ . واخيرا فهناك مشاريع كثيرة تستهدف توسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بتكلفة تبلغ حوالي ١٣٫٦ مليون دولار ، وقد قدم من اجلها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي قرضا يبلغ حوالي ٤٫٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ (٣) .

٧٧- ومن المنتظر ان ينمو قطاع النقل والاتصالات في اليمن بمعدل ٦ في المائـة في السنة في الخطة الخمسية الثانية . ورغم انه من المخطط ان يرتفع اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ١٠٤ ملايين من الدولارات في عام ١٩٨١ الى ١٤٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، فسوف تظل النسبة المئوية لحصته ضمن الناتج المحلي الاجمالـــي دون تغير تقريبا أى تظل متراوحة بين ٣٫٦ في المائة و ٤ في المائة ، وذلك بسبب الزيادة في القطاعات الاخرى .

٧٨- ونظرا للدور المهيمن لميناء عدن ، لم تتمكن موانئ اليمن الاخرى من القيام بدور استراتيجي في السنوات الاخيرة . لذلك بقي حجمها مقصورا على احتياجات الحركة للبلد ذاته . ولكن خلال العقدين الاخيرين ، ومع زيادة تدفق المعونة الى الداخـــل وما نتج عنها من زيادة الواردات ، برز ميناء الحديدة ليكون بمثابة المـــيناء الرئيســـي في اليمن . ولكن رغم برامج التوسيع ، ظلت قدرة موانئ اليمن محدودة ، مما يؤدى الى تكدس شديد بها لفترات طويلة . وفي فترة الخطة الخمسية الاولى ، تم تنفيذ مشروعيـــن اخرين من المشاريع الرئيسية ، وهما بناء ميناء رأس الكثيب الجديد وتوسيع ميناء المخا القديم . وتشمل الخطة الخمسية الثانية مشاريع اخرى لتحسين قدرة البلاد في مجال النقل البحرى . ويشمل ذلك تجديد معدات التفريغ والتوسع فيها ، وبناء المخازن والفنـــارات واعادة تجهيز ارصفة موانئ الكثيب ومخـــا والحديدة والصليف .

٧٩- نمت شبكة الطرق التي بناها القطاع العام ، في اليمن ، بمعدل ٢٢ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢ ، فبلغ طولها ٢٩٤٨ كلم . وهناك عدد من المشاريع الجارية التي تربط بين المراكز الصناعية وتمتد الى اليمن الديمقراطيـــة .

٨٠- وتتطلب الحركة المتزايدة باستمرار في مطارات اليمن اقامة مرافق متنوعة . وقد وضعت خطط لكي يتم اثناء الخطة الخمية الثانية توسيع وتحسين الخدمات في صنعاء وتعز والحديدة وعدة مدن صغرى اضافة الى تجديد المعدات وتحسين الخدمات الارضية . وتقدر التكلفة في هذا الصدد بمبلغ ١٥٧٫٦ مليون دولار ، وتبلغ نسبة المساعدات الخارجية فيها ٨٣ في المائـــة .

---

(٣) المرجع نفسه ، ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .

٨١- ويقضي التخطيط كذلك توسيع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية في اليمن ،في المدن وعلى نطاق البلاد باسرها ، مع ربطها دوليا وقاريّا وانشاء شبكة للتلكس ومكاتب بريدية وعدد آخر من المباني الادارية .

٢- الماء والكهرباء

٨٢- يعتبر توفير مياه الشرب النظيفة من اهم الاولويات في برامج تنمية اليمنين وذلك للحد من تفشي الامراض ورفع المستوى الصحي للسكان في كلا البلدين . لذلك خططت اليمن الديمقراطية لاقامة ٢٥ مشروعا حتى نهاية العقد للتزويد بالمياه . وكان من المخطط انجاز عدد من هذه المشاريع اثناء النصف الاول للعقد ولكن نظرا لنقص الاموال وضرورة اعادة توزيع الموارد لمواجهة كارثة السيول ، استلزم الامر تأجيل كثير من تلك المشاريع الى تاريخ لاحق . ومع ذلك امكن انجاز ثمانية مشاريع ادت الى مضاعفة كمية مياه الشرب المتاحة .

٨٣- واحرز تقدم مماثل في ميدان توليد الطاقة الكهربائية في اليمن الديمقراطية ، حيث زاد الانتاج بنسبة ١٤ في المائة عن السنة السابقة ، فبلغ ٣٩٩ كيلواط في عام ١٩٨٢ ، الى جانب ثلاثة مشاريع كبرى على وشك الانتهاء بدورها . ومن المقرر تنفيذ ١١ مشروعا صغيرا اضافيا لتوليد الطاقة وتوزيعها في المناطق النائية من البلاد في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) .

٨٤- وكان من المنتظر ان يحقق قطاع الكهرباء والماء في اليمن نموا سنويا قدره ٢٥ في المائة ، وان يبلغ مجموع الاستثمارات ٥٢٠ مليون دولار . ويشمل قطاع الكهرباء الفرعي سبعة مشاريع كبيرة لزيادة الامداد بالكهرباء ،وتحسين التوزيع وتوسيع نطاقه ،حتى تصل الطاقة الكهربائية الى المناطق الريفية ، وتوفير الدعم المؤسسي في هذا الصدد . أما المشروع الرئيسي في هذا الخصوص فهو محطة كهرباء المخا التي تبلغ قدرتها ١٦٠ ميغاواط ، والممولة من ناحية بقروض ايطالية ميسرة تبلغ ١٠٠ مليون دولار ومن ناحية اخرى بقرض ميسر من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٤) . كما تقدم المملكة العربية السعودية ٣ر٣١ مليون دولار لتمويل شبكة توزيع المخا (٥) .

٨٥- وتتجه النية الى القيام بخمسة مشاريع في القطاع الفرعي الخاص بالمياه والمجارى في اليمن ، تشمل التزويد بالمياه ومد شبكة المجارى الى صنعاء والحديدة وتعز وإب وذمار. ويبلغ مجموع الاستثمارات المخططة ٢٤٤ مليون دولار منها ٦٥ في المائة مشاركة من الخارج .

---

(٤) المرجع نفسه ، ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٢ .

(٥) ، الربع الثاني ١٩٨٢ .

واو - التشييـــــد

٨٦- يمثل التشييد العنصر الرئيسي ،ان لم يكن المحور الكامل ، لمعظم المشاريع في خطتي تنمية البلدين . ويحتاج تنفيذ هذا العنصر الى امكانيات فنية وتشغيلية ومالية عالية في هذا القطاع. الا ان الامكانيات الفنية والتشغيليـة للبلدين محدودة جـــدا وبالتالي تحل محلها الخبرة والايدى العاملة الاجنبية ،مما يضع عبئـا كبيرا على الامكانات المالية وعلى ميزان المدفوعات في البلدين .

٨٧- لذلك يخطط البلدان لخفض التكاليف في هذا القطاع بتعزيز الامكانات المحلية ورفع كفاءتها من خلال التدريب الشامل . ومن المخطط بالاضافة الى ذلك ، ان يتم توفير ما يلزم من معدات وخامات ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة .

٨٨- ومن الناحية المالية ، سيتم ارساء قاعدة للإستثمارات الاجنبية والمشاريـــع المشتركة مع شركات اجنبية . وفي الوقت نفسه سوف تتاح للقطاع الخاص فرصة للمشاركـــة في هذا القطاع ولتحديث الامكانات التي يحوزها .

٨٩- وتحقيقا لهذه الاهداف ، التي لا ترد صراحة في برنامج العمل الجديـــد الكبير ولكنها تتمشى مع اهداف برنامج العمل وسياساته عموما ، خصص البلدان موارد لهـذا الغرض (تبلغ ٤٦ مليون دولار في اليمن الديمقراطية ، و ٤٢ مليون دولار في اليمن) في خطتيهما الخمسيتين الثانيتين .

زاى - التجارة الخارجيـــــة

٩٠- يواجه البلدان كلاهما عائدات تصدير منخفضة جدا ، في الوقت الذى يعتمدان فيه اعتمادا شديدا على الواردات . ولم تستطع الصادرات في عام ١٩٨٠ ان تغطـــي سوى ٩ر٩ في المائة من الواردات في اليمن الديمقراطية و ٨ر٠ في المائة فحسب في اليمن . بل ان هذه النسبة آخذة في التدهور الى ما يقدر بنسبة ٢ر٦ في المائة في عام ١٩٨١ و ٤ر٨ في عام ١٩٨٢ في اليمن الديمقراطية ، والى ٦ر٠ في المائة في عام ١٩٨١ و ٢ر٠ في المائة في عام ١٩٨٢ في اليمن . ويتميز الميزان التجارى للسلع الاساسية في البلدين بسلبيته المزمنة اذ يعاني من عجز يتزايد بحوالي ٣ر١٧ في المائة سنويا (١٩٧٧-١٩٨٢) في اليمن الديمقراطية وبحوالي ٩ر١٨ في المائة سنويا (١٩٧٧/١٩٧٨ - ١٩٨٢) في اليمن (انظر الجدول ٦) . وتهدف الخطة الخمسية الثانية في اليمن الديمقراط الى تخفيض نمو سنوى في قطاع التصدير يبلغ في المتوسط ٢ر١٣ في المائة مقابل نمو في الواردات قدره ١ر٦ في المائة فسحب. ومن المتوقع ان تنمو التجارة في اليمن بنسبة ٦ في المائة سنويا في فترة الخطة الثانية . كما انه من المتوقع ان تنمو الخدمات بنسبة ٥ر٧ في المائة سنويا ،وان كان من المستبعد بلوغ هذه الاهداف نظرا لان الصادرات بقيت شبه راكدة على مدى السنوات الخمس الماضية فيما كانت الواردات تزيد بمعدل سنوى قدره ٤ر١٥ في المائة في اليمن الديمقراطية و ١٨ر٨ في المائة في اليمن .

٩١- لا تراعي الخطط القومية للبلدين اغلب تدابير السياسات الواردة في برنامج العمل الجديد الكبير بالصورة الواجبة ، لا سيما في حالة التدابير التي لها اثر طويل الاجل . ويرجع ذلك في جانب منه الى ان قاعدة الموارد محدودة في البلدين والى ان مجال المنتجات المناسبة للتصدير مجال ضيق جدا في الوقت الحالي ، مقابل احتياجات كبيرة من الواردات .

٩٢- يتوجه انتاج البلدين حاليا نحو اشباع المتطلبات الوطنية ، وهو امر بديهي تماما في سياق الاعتماد على النفس. ومن المقرر اجراء مسوح عن الاستهلاك للوقوف على احتياجات المستهلك الفعلية ، لكن لا توجد اية خطط لتنويع الانتاج وانشاء صناعات موجهة للتصدير .

٩٣- وتسود حالة مماثلة فيما يتعلق بالواردات . فكلا البلدين يخططان للحد من الواردات وابقاء الاسعار تحت سيطرتهما . وقد انشئ عدد من المخازن وثلاجات التخزين بوصفها اجراءات تدعيم هذين الهدفين ، كما تعزز الرقابة الشعبية الرامية الى ان تكفل توزيعا عادلا بين المناطق والسكان .

ثالثا - المساعدة الخارجية

ألف - التطورات الرئيسية

٩٤- يعتمد البلدان اعتمادا كبيرا على المساعدات المالية الخارجية أولا نتيجة العجز التجاري الكبير الذي قدر في عام ١٩٨٢ بمبلغ ٣ر٥ ٧٤ مليون دولار في اليمن الديمقراطية وبمبلغ ٩ر٠ ١٩٢ مليون دولار في اليمن، وثانيا بسبب اعتمادهما لخطط التنمية الطموحة. وسوف تؤدي هذه الحالة فضلا عن ضرورة اعادة توزيع الموارد لاصلاح وتعمير المناطق المنكوبة من جراء الكوارث الطبيعية التي حلت بالبلدين عام ١٩٨٢، الى تخفيض معدل تنفيذ خطة التنمية في كل منهما ما لم يرتفع الدعم الدولي ارتفاعا كبيرا.

٩٥- ولقد وافقت جميع البلدان المانحة على الاسهام في المساعدة الانمائية الرسمية بما يعادل ٧ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي حتى عام ١٩٨٥، على أن يخصص ٢١ر٠ في المائة منها (أي ١٥ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) لصالح أقل البلدان نموا. والمفروض وفقا للاستراتيجية الانمائية الدولية ان يرتفع هذا الاسهام الى ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في أقرب وقت ممكن بعد عام ١٩٨٥.

٩٦- ورغم ان بعض المانحين يتجاوزون حتى هذا الهدف، في ضوء ما يقدم فعلا من مساعدات ثنائية ومتعددة الاطراف، فان مجموع الدعم لا يزال غير كاف لتمكين البلدين من تنفيذ المطلوب في برنامج العمل الجديد الكبير تنفيذا كاملا.

٩٧- وجاء حوالي ثلث مجموع المساعدات المقدمة للبلدين، في شكل منح لا ترد، سواء كانت نقدا، يوجه لدعم الميزانية وميزان المدفوعات، أو في شكل منح سلعية أو مساعدات فنية. وكان الشكلان الأخيران يقدمان في الغالب في سياق مشاريع التنمية. وقد جاء الجزء الاكبر من هذه المنح من بلاد عربية.

٩٨- وحتى نهاية عام ١٩٨٢ كان مجموع القروض التي تم التعهد بتقديمها الى البلدين الأقل نموا في المنطقة يبلغ حوالي ١٦٣٠ مليون دولار لليمن الديمقراطية وحوالي ٢١٣٠ مليون دولار لليمن. وحتى عام ١٩٨٢ كان قد انفق بالفعل ما يعادل ٥٠ في المائة من هذه القروض، وقد كشف ذلك من قدرة استيعابية متزايدة وعن تحسن في الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية والبشرية. أما المعونة التي قدمت لليمن الديمقراطية فكان مصدر ٦٧ في المائة منها البلدان الاشتراكية في شرقي اوروبا، ثم ٢١ في المائة من صناديق عربية وبلدان عربية منفردة، و١٢ في المائة من وكالات دولية. وأما اليمن فقد كانت اطرافها المانحة أكثر تنوعا، حيث تتلقى ٤٠ في المائة من المساعدات من بلدان غير عربية منفردة، و٣٧ر٥ في المائة من بلدان عربية و٢٢ر٥ في المائة من وكالات دولية ومتعددة الاطراف.

٩٩ — وتعتبر الشروط التي قدمت بها القروض شروطا ملائمة بما فيه الكفاية حيث تتراوح فترات السماح بين ٥ و١٥ سنة، كما تتراوح فترات الاستحقاق بين ١٨ و٥٠ سنة، أما أسعار الفائدة فمنخفضة للغاية. وتقدم القروض النقدية بفوائد تبلغ من ٤ الى ٦ في المائة ولكنها تحوّل في كثير من الأحيان الى منح، أو تعاد جدولتها للتيسير على المستفيد سواء كان أحد البلدين أو كليهما.

١٠٠ — ورغم هذه التساهلات فقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين في كلا البلدين ارتفاعا كبيرا في السنوات القليلة الماضية. فبلغت خدمة الدين في اليمن الديمقراطية حوالي ٥ر١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي أى ٧ر١ في المائة تقريبا من مجموع ما انفق من المعونة في عام ١٩٨٢. كذلك بلغت مدفوعات خدمة الدين في اليمن في عام ١٩٨١ حوالي ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وامتصت حوالي ٥ر٢ في المائة من الانفاق (انظر جدول ٨).

١٠١ — لذلك فضّل البلدان، وخصوصا اليمن الديمقراطية، استثمار رأس المال الاجنبي في المشاريع التي تتطلب كلفة رأسمالية منخفضة بالنسبة للانتاج، والتي تنطوى على امكانيات قوية لتحصيل العملات الاجنبية وتتميز بقصر نسبي في بدء التشغيل. لكن لا يمكن ان ينتظر ان تظهر نتائج هذه التدابير في المدى القصير، بسبب فترات الاثمار الطويلة لبعض المشاريع الكبيرة. وسيتعين في الوقت نفسه رفع المساعدات الدولية بدرجة كبيرة مع زيادة تيسير الشروط، على النحو الذى يدعو اليه برنامج العمل الجديد الكبير، حتى لا تقل جدوى هذه المساعدات.

باء — أشكال المعونة

١٠٢ — في سبيل تحسين نوعية المساعدة الانمائية الرسمية وفعاليتها يقترح برنامج العمل الجديد الكبير، اتخاذ عدد من التدابير التي يتعين على المؤسسات المانحة ان تراعيها وتنفذها. ووفقا لهذه التدابير ينبغي ان تقدم المساعدات على النحو التالي: (١) باعتبارها منحا أو قروضا تساهلية بدرجة كبيرة، مع مراعاة الاتجاهات التضخمية؛ (٢) لتمويل البرامج والمشاريع على أساس غير مقيد، انطلاقا من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل؛ (٣) لدعم ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، وللتكاليف المتكررة ومؤسسات التنمية والتمويل. ويمكن فضلا عن ذلك تقديم المساعدات للاغاثة في حالة الكوارث، وفي شكل دراية فنية ونقل للتكنولوجيا، وذلك باستخدام الوكالات الانمائية الوطنية، ومع مراعاة الامكانات المالية والادارية الوطنية. وقد أمكن تحقيق معظم هذه المطالب بدرجة محدودة. ولا يتم اللجوء لدفع الاموال مقدما الا على نطاق ضيق جدا. وعلاوة على ذلك، صادف البلدان صعوبات في الحصول على المبالغ المتعهد بها

حتى في الوقت الذى كانا فيه بحاجة اليها . وفي الوقت نفسه جاء قدر كبير جدا من المساعدة مقيدا ، ومن الممكن ان يكون ذلك قد أدى الى الحد من فعاليتها . على انه يمكن تقليل المشاكل في هذه المجالات عن طريق جهة تنسيقية موضوعية ومحايدة ، وهو دور تعتبر المؤسسات المتعددة الاطراف أفضل من يقوم به .

١٠٣ — وقد تلقى البلدان معونات غذائية في سياق مشاريع الاغاثة من الكوارث . ولكن هناك حاجة ماسة الى زيادة المعونة الغذائية حيث أنها ، بخلاف أثرها البديهي ، تؤدي الى توفير الاموال التي كانت ستنفق على شرائها والتي يمكن استخدامها في نظام التمويل المحلي ، مما يعزز تعبئة الموارد في البلاد .

١٠٤ — وبسبب النقص في الايدى العاملة الماهرة والمتعلمة في كلا البلدين ، فان المساعدة الفنية تتسم بأهمية أساسية ، سواء جاءت على أساس ثنائي أو متعدد الاطراف . وتشمل هذه المساعدة المقدمة الى البلدين الأقل نموا ، فيما تشمله ، توفير الخبراء والمعلمين والخدمات الاستشارية في جميع الميادين وعلى جميع المستويات . وفي بعض الاحيان تقدم المساعدة الفنية بصفة قرض مما قد يفرض على البلد المستفيد ان يتحمل تكلفة الخدمات التي يتلقاها . وفي هذه الحالات يكون من الأفضل اجراء تقييم دقيق للغاية لعنصر الكلفة — المنفعة وبما في ذلك عنصر الفائدة .

حيم — المساعدة المقدمة للاغاثة من الكوارث

١٠٥ — نظرا للحالة الصعبة التي كان فيها البلدان من الأصل ، فقد عانا من انتكاسات شديدة في عام ١٩٨٢ ، عندما حلت بكل منهما كوارث طبيعية مدمرة . ففي آذار/مارس ١٩٨٢ تعرضت اليمن الديمقراطية لسيول أدت الى حدوث فيضانات كبيرة أسفرت عن مصرع ٥٠٠ شخص وتشرد ٥٠٠ ٠٠٠ ونفوق ٥٠٠ ٠٠٠ رأس من الماشية وتدمير ٢٥ ٠٠٠ منزل واتلاف عدد كبير من الجسور والآبار . وجرفت السيول مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية . وفي ربيع عام ١٩٨٣ ، تعرضت المناطق المتضررة لفيضانات جديدة فاقمت الاضرار وجعلت الجهود المبذولة للاصلاح والتعمير أكثر صعوبة وتكلفة . وقدر مجموع الخسائر التي وقعت في نهاية عام ١٩٨٢ بحوالي ٩٧٥ مليون دولار واستمر هذا المبلغ في الارتفاع في عام ١٩٨٣ .

١٠٦ — وبدأت على الفور تدابير الاغاثة النقدية والعينية التي اتخذتها بلدان على حدة ، أو اتخذها المجتمع الدولي . وقدمت بلدان عربية ومنظمات متعددة الاطراف مختلفة ما يزيد على ١٥ مليون دولار ، كما اتيح مبلغ ١٢٫٥ مليون دولار تقريبا من المهاجرين اليمنيين . كذلك أسهمت مؤسسات الامم المتحدة ، بما فيها برنامج الاغذية العالمي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الامم المتحدة

الانمائي ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث، بما يزيد على ٤ ملايين من الدولارات، جاء معظمها على شكل اسهامات عينية. أما المساعدة الثنائية التي وردت من جميع الدول العربية ايضا فقد تصدرتها المملكة العربية السعودية التي قدمت حوالي ٩ر٥ مليون دولار. كذلك وردت معونات كبيرة من عدة بلدان اوروبية.

١٠٧ — وفي مرحلة الطوارئ ، كانت المساعدة المقدمة من مانحين ثنائيين أو متعددي الاطراف مسألة جوهرية. ومع ذلك لم تستمر هذه المساعدة بنفس القدر في مرحلة الاصلاح والتعمير. وقد اضطر ذلك اليمن الديمقراطية الى اعادة النظر في خطة تنميتها. اذ كان يتعين في المقام الاول تخصيص الأموال لاصلاح الاضرار مؤقتا ، وأصبح التعمير الدائم جزءا من الخطة المنقحة. ولكن ذلك أدى من جانب آخر الى الغاء او تأخير مشاريع وتدابير انمائية أخرى كانت مطلوبة على وجه السرعة. ولا تزال الحاجة قائمة لتمويل برنامج شامل لتقديم المساعدة المالية والفنية والمادية على النحو المطلوب من المجتمع الدولي (٦) ، بما يتيح الانعاش المطرد والتنمية المتواصلة لليمن الديمقراطية وزيادة تنميتها.

١٠٨ — أصيب قضاء ذمار في اليمن بزلازل شديدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ألحقت أضرارا شديدة بالارواح والممتلكات في هذه المنطقة، حيث قتلت ٣٠٠ شخص وشردت ١٥٠٠٠ آخرين ، ودمرت أو أتلفت ٤٢٠٠ منزل كما أتلفت كثيرا من منشآت الهياكل الأساسية. ويقدر مجموع الاضرار بما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار.

١٠٩ — وبدأت حكومة اليمن على الفور في اتخاذ تدابير الاغاثة تدعمها مساعدات كبيرة بدأت بمنحة قدرها ٥ر٢ مليون دولار من المملكة العربية السعودية. وبناء على طلب من حكومة اليمن ، قامت بعثة مشتركة تتألف من خبراء من وكالة المعونة الدولية ومن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ومن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومن منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول ومن الاكوا ، بزيارة المناطق المتضررة ووضع برنامجا للاصلاح والتعمير.

١١٠ — وبعد المعونة الطارئة الفورية قدمت بلدان عربية ومواطنون عرب في الغالب ، حوالي ٤ر٠ مليون دولار نقدا لمرحلة الاصلاح والتعمير. وفي الوقت نفسه شرعت حكومة اليمن في فرض ضريبة للتعمير ، من المقدر ان تدر حوالي ٤٠ مليون دولار في سنتين. الا أن

---

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٣٧/١٥٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٥٩ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٢ ، وقرار الاكوا ١٠٧ (د-٩) المؤرخ في ١١ ايار/مايو ١٩٨٢.

هذه الاسهامات لم تكن مشجعة، اذ أتاحت من الموارد ما يغطي ١٥ في المائة فقط من التكلفة المقدرة للتعمير. ولكن الموقف تغير بسرعة بعد الاجتماع الاخير لمجلس التعاون لبلدان الخليج العربية، الذي تم فيه التعهد لليمن بحوالي ٤٣ مليون دولار في شكل منح، وبمبلغ ١٤٥ مليون دولار أخرى في شكل قروض. ثم جرى التعهد بتقديم مساعدات أخرى من جانب بلدان عربية وبلدان صديقة ومن جانب منظمات ومواطنين عرب، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/ ٢٠٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣. وعلى ذلك فان المعونة المنفقة والتي تم التعهد بها تغطي برنامج اليمن للاصلاح والتعمير بأكمله، وتسمح للبلد بالاستمرار في تنفيذ خطته الانمائية.

١١١ — وسوف تستمر الآثار الضارة الناجمة عن الكوارث المذكورة في الحد من الجهود الانمائية في كلا البلدين لسنوات مقبلة. ومع ذلك، يمكن القول بايجاز أن أحكام برنامج العمل الجديد الكبير فيما يتعلق بتقديم المساعدة في حالة الكوارث قد نفذت بالنسبة لليمن، ولكنها لم تنفذ بما فيه الكفاية بالنسبة لليمن الديمقراطية. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٣٨/ ٢٠٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ الذي يدعو الى تقديم المساعدة لليمن الديمقراطية، ومن المرجوان يؤدي ذلك الى النتائج المرغوبة.

دال — المساعدة المقدمة من الاكوا

١١٢ — منذ انشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) ومسألة البلدين الأقل نموا في المنطقة تتصدر المسائل التي تلقى اهتماما كبيرا من الاكوا حتى عام ١٩٨٢. وقد زود المشروع دون الاقليمي للجنة في مجال المالية العامة والادارة البلدين الأقل نموا في المنطقة بمساعدات فنية، وخاصة في مجال التدريب، في مختلف جوانب المالية والادارة. وقبل بدء برنامج العمل الجديد الكبير، اتخذت الاكوا عدة قرارات تتعلق بوضع برنامج خاص لصالح البلدين الأقل نموا في المنطقة، وقامت الأمانة التنفيذية بتنفيذ هذه القرارات أو متابعتها. واستجابة لبرنامج العمل الجديد الكبير، جرى تعديل الخطة المتوسطة الأجل للاكوا للفترة ١٩٨٠—١٩٨٣، بحيث يتضمن في برنامج العمل للفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ أنشطة محددة تحديدا جيدا وموجهة لصالح البلدين الأقل نموا، وتشمل متابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير على الصعيد الاقليمي. وفي اطار الخطة المتوسطة الأجل للاكوا، للفترة ١٩٨٤—١٩٨٩، فان برنامجي العمل للفترة ١٩٨٤—١٩٨٥ والفترة ١٩٨٦—١٩٨٧ يسعيان الى تحليل الاتجاهات والسياسات والتدابير المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير، والى تحديد ما يعترض التنمية في البلدين الأقل نموا في المنطقة من عقبات وما يلزمها من احتياجات، بغية مساعدة هذين

البلدين في صياغة وتنفيذ سياسات سليمة. وعلاوة على هذا، فان برنامجي العمل يتضمنان دراسات تتعلق بالنواحي المنهجية والتطبيقية في تقييم وصياغة المشاريع بالنسبة لقطاعات رئيسية في اقتصادى البلدين الأقل نموا في منطقة الاكوا، بما في ذلك استخدام التقنيات الحديثة في مجال تخطيط وتقييم ورصد المشاريع، تحسينا لكفاءة المخططين الوطنيين في هذين البلدين العضوين الأقل نموا.

١١٣- وكلفت أمانة الاكوا شعبة التخطيط الانمائي بالعمل بوصفها "نقطة مركزية" بالنسبة للمساعدة المقدمة الى البلدين الأقل نموا في المنطقة. وفي هذا الصدد، جرت صياغة برنامج عمل تفصيلي لصالح هذين البلدين الأقل نموا (اليمن واليمن الديمقراطية)، وذلك في اطار برنامج عمل الاكوا الذى تشترك فيه جميع الشعب الفنية في الاكوا والذى يحدد عددا كبيرا من الانشطة التي تقدم بشأنها مساعدات فنية الى البلدين الأقل نموا العضوين في اللجنة.

١١٤- وبالاضافة الى هذا التقرير، كرّس فصل خاص لبحث التطورات الحاصلة في البلدين المذكورين ضمن "الاستعراض النصفي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في منطقة الاكوا".

١١٥- وبناء على طلب حكومتي هذين البلدين، قدمت خدمات استشارية اقليمية، وسيستمر تقديم هذه الخدمات، على أساس من الأولوية في مجالات فنية مختلفة، وخاصة في مجالات التخطيط الانمائي، والادارة المالية، والاحصاء، والصناعة، والنقل، والتنمية الاجتماعية.

١١٦- وفيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها لمساعدة البلدين الأقل نموا العضوين في اللجنة:

(أ) قدم فريق تابع للاكوا المساعدة الى اليمن الديمقراطية في اعداد عرض قطرى لاجتماع استعراضي متوقع بشأن برنامج العمل الجديد الكبير في اليمن الديمقراطية. وفيما يتعلق باليمن، قدمت الاكوا مساعدة فنية استعدادا لوقائع مؤتمر التنمية اليمني الدولي الثاني، الذى عقد في صنعاء في عام ١٩٨٢ واعتبر بمثابة اجتماع استعراضي، وكذلك لتقديم تقرير عن هذا المؤتمر؛

(ب) اعداد اطار لبرنامج عمل لاصلاح وتعمير المناطق التي تعرضت للسيول في اليمن الديمقراطية؛

(ج) تقديم المساعدة الى اليمن في استخدام تقنيات الميزنة البرنامجية؛

(د) ساعدت الاكوا على تعيين اثنين من الاحصائيين في الجهاز المركزى للتخطيط، وذلك بوصفها وكالة مشاركة مع ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية في مشروع لتقديم المساعدة الفنية الى اليمن؛ كما قدمت المساعدة في شكل دعم فني لهذا المشروع في

مجالات اجراء مسوح الأسر بما في ذلك عمليات المعاينة ومعالجة البيانات وتدريب الموظفين . وبالاضافة الى هذا فقد قدمت المساعدة الى اليمن في اجراء مسح متعلق بدخل وانفاق الأسر ومسح آخر عن الأسر الزراعية ؛

(هـ) وقدمت المساعدة الفنية الى اليمن الديمقراطية في استخدام التقنيات الحديثة في تخطيط ورصد المشاريع . واستخدمت الحاسبة الالكترونية الخاصة بالاكوا لاعداد رسومات الشبكة والمسار الحرج والجدول الزمني لمشروع صناعي رئيسي . وسوف يضطلع بالمزيد من الأعمال ، عند الطلب ، لمشاريع رئيسية أخرى في الخطط الانمائية القادمة ؛

(و) وعلى أثر كارثة الزلازل التي وقعت في اليمن ، اشتركت الاكوا مع المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى في تقييم الاضرار التي حدثت وفي وضع برنامج للتعمير والانعاش . وقامت الاكوا ، تنفيذا لقرار اتخذته برصد تنفيذ هذا البرنامج عدة مرات ، وقدمت تقارير عنه كما ساهمت ايضا في انشاء مكتب تنفيذي لتعمير اليمن ؛

(ز) وقدمت خدمات استشارية الى اليمن في اجراء تقييم شامل للوضع الاقتصادي ، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالميزانية والنقد والنقد الاجنبي . وقد اقترحت مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسة العامة ، ونوقشت هذه التدابير على أعلى مستوى في الحكومة اليمنية ؛

(ح) وقدمت خدمات استشارية الى اليمن الديمقراطية في اعداد وثيقة مشروع لتقديم المساعدة الفنية الى وزارة التخطيط وفي اعداد تقرير عن تحسين جهاز التخطيط ؛

(ط) وقدمت المساعدة الى اليمن في تجهيز اقتراح لاعداد نموذج ايكونومتري كلي ، يشمل تدريب مسؤول حكومي ووسائل لزيادة التعاون بين حكومة اليمن والاكوا في هذا الخصوص ؛

(ى) واشتركت الاكوا في المداولات التي جرت في حلقة دراسية بشأن انشاء المباني والتصميم المعماري في اليمن ، وهي تشترك حاليا في مشاريع تشمل التدريب على استخدام الطاقة الشمسية ، والتصميم المعماري للمراكز المجتمعية في المناطق الريفية ، ودراسة تكنولوجيا الطوب غير المحروق ويجري تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتحكم في الطاقة ؛

(ك) وقدمت الاكوا ، كذلك ، خدمات استشارية الى اليمن الديمقراطية في مجالات انتاج الملح ، وصناعة الخزف ، وانتاج الزجاج ، وانشاء مصنع صغير للصلب ؛

(ل) وفي مجال الزراعة ، قامت الاكوا بتحضير عدد من الدراسات التي تشمل انشاء وحدات للرقابة على جودة الحبوب في اليمن واليمن الديمقراطية (لبرنامج الامم المتحدة الانمائي) ، والتدريب في مجال حفظ الأغذية وتحسين النظام الغذائي على مستوى الأسرة في

اليمن واليمن الديمقراطية، وسياسة الاسعار في قطاع الزراعة في اليمن، والتقدم المحرز في تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية في اليمن الديمقراطية. وبالاضافة الى هذا، اشترك ممثلو الاكوا في اجتماع لفريق خبراء مكلف باستعراض أداء مشاريع التنمية الريفية في اليمن الديمقراطية وفي اجتماع حكومي دولي اقليمي مشترك بين الفاو والاكوا بشأن التنمية الريفية في منطقة الشرق الأدنى؛

(م) وتمشيا مع مضمون الفقرة ١٠٦ من برنامج العمل الجديد الكبير، بذلت الاكوا جهودا لتحديد واقتراح مشاريع صناعية دون اقليمية ممكنة لليمن واليمن الديمقراطية ولدعم مشاريع مشتركة اقيمت بالفعل في مجال النقل؛

(ن) وتزمع الاكوا، في اطار برنامج عملها العادي للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ المتعلق بالبلدين الأقل نموا، عقد اجتماع على الصعيد الاقليمي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير.

١١٧- واشتركت الاكوا في عدة مشاورات أجراها الاونكتاد بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل الجديد الكبير، سعيا منها للمحافظة على ما لها من اتصال وثيق بجميع الوكالات التابعة للامم المتحدة، وبالمنظمات الاقليمية والدولية الأخرى المعنية بتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير.

١١٨- وفيما يتعلق بطرائق المعونة المقدمة، وتمشيا مع مضمون الفقرة ٧٠ (١) من برنامج العمل الجديد الكبير، أعطيت أعلى الأولويات للطلب المقدم من البلدين الأقل نموا في المنطقة للحصول على مساعدة فنية في شكل خدمات استشارية تتضمن دورات للتدريب أثناء العمل. وتمشيا مع مضمون الفقرات ٣١ و٣٣ و٧٣ من برنامج العمل الجديد الكبير، فان المساعدة التي تقدمها الاكوا توجه، أساسا، نحو تطوير الهيكل الأساسي الاجتماعي، عن طريق مشاريع المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية التي تشمل تقديم الدعم المباشر. وعملا بالفقرتين ٧٠ (ز) و٧٢ (ج) من برنامج العمل الجديد الكبير، قدمت الاكوا ايضا المساعدة الى هذين البلدين الأقل نموا في المنطقة، اثر وقوع الكوارث التي ألمت بهما في عام ١٩٨٢، وهي الزلزال الذي حدث في اليمن، والسيول التي حدثت في اليمن الديمقراطية.

رابعا- تلخيـــص

١١٩- لقد ظلت احتمالات التنمية في اليمنين قاتمة على مر الاعوام نتيجة للانخفاض البالغ في الانتاجية الزراعية، وصغر القطاع الصناعي، وارتفاع معدل النمو السكاني، وضآلة الموارد الطبيعية، ونقص الهياكل الاساسية المادية والمؤسسية، وارتفاع معدل الاميـــة، ونقص القوة العاملة الماهرة، والاصابة بالامراض المستوطنة، ووجود المستوطنات المنعزلـة، وازدياد الهجرة من الريف الى المدينة فضلا عن الهجرة الى الخارج. وقد اتسمت هـــذه الحالة بخطورة خاصة في اليمن بسبب انعزاله لقرن من الزمان عن بقية أنحاء العالم، بمـا خلفه ذلك من آثار سلبية على احتمالات التنمية.

١٢٠- وقد تفاقمت حالة البلدين بشكل حاد عندما حلت بهما في عام ١٩٨٢ كوارث طبيعية أليمة تمثلت في السيول التي اجتاحت اليمن الديمقراطية وفي الزلازل المدمرة التـي وقعت في اليمن. وبالاضافة الى ارتفاع عدد الضحايا الباعث على الأسى، فقد تسببـــت الفيضانات في اليمن الديمقراطية في اتلاف الانتاج الزراعي والأراضي الزراعية، مما زاد من خطورة الوضع بالنسبة لتوافر الاغذية على الصعيد الوطني، في حين تسببت الزلازل فـــي اليمن اساسا في تدمير المنازل أو اصابتها بالتلف مما أثر بدرجة اكبر على الوضع الاجتماعـي والانساني. وقد كان للكوارث، وسيظل لها في العديد من السنوات القادمة آثار سلبيـــة على تنفيذ الخطط الوطنية وعلى برنامج العمل الجديد الكبير في كلا البلدين.

١٢١- ويقوم كل من البلدين بتنفيذ خطته الانمائية الخمسية الثانية التي تغطي في اليمن الديمقراطية الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥، فيما تشمل باليمن الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦. وتعتبر الخطتان اللتان وضعتا بمساعدة خبرات فنية خارجية بمثابة برامج انمائية اجتماعية واقتصادية شاملة. وتتولى مراقبة تنفيذها ومتابعتها وزارة التخطيط في اليمـــن الديمقراطية، والجهاز المركزي للتخطيط، الذي يترأسه وزير التنمية في اليمن.

١٢٢- وكلتا الخطتين تتسمان بالطموح، كما ان أولويات الخطة في اليمن الديمقراطية تتمثل في تطوير الزراعة، والنقل والاتصالات، والصناعة. وقد حددت أهداف النمو في هـــذه القطاعات الرئيسية بمعدل ٩ر١ في المائة و ٥ر١٤ في المائة، و ٩ر١٣ في المائة على التوالي، وذلك في اطار نمو مخطط للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٠ في المائة. وهكذا تسعى اليمن الديمقراطية الى تجاوز معدل النمو الموصى به في برنامج العمل الجديد الكبير والبالـــغ ٢ر٧ في المائة. وقد بلغ النمو السنوي الفعلي المسجل للناتج المحلي الاجمالي ٤ر١ في المائة،

و ٦ر١٠ في المائة، و ٧ر٩ في المائة في السنوات ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي. وفي اليمن، فان قطاعات الاولوية في الخطة الانمائية الخمسية الثانية هي ايضا الزراعة، والنقل والاتصالات، والصناعة بمعدلات نمو مستهدفة تبلغ ٨ر٤ في المائة و ٦ في المائة، و ١٧ في المائة على التوالي. ويبلغ معدل النمو المقرر في الخطة ٧ في المائة، وهو قريب من الرقم المستهدف في برنامج العمل الجديد الكبير. وقد بلغت معدلات النمو المسجلة لأعوام ١٩٨١، و ١٩٨٢، و ١٩٨٣ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) ٨ر١ في المائة، و ٤ر٥ في المائة، و ٧ر١ في المائة على التوالي، وهي أرقام أقل بكثير من رقم الخطة المستهدف البالغ ٧ في المائة. وهدف برنامج العمل الجديد الكبير البالغ ٢ر٧ في المائة سنويا. وكان السبب في انخفاض معدل النمو في عام ١٩٨٣ يرجع الى زلازل عام ١٩٨٢ من جهة، ثم الى طول مواسم الجفاف من جهة اخرى، كما يرجع ايضا الى أثر هجرة العمالة الزراعية من الريف الى الحضر بل وهجرتها الى الخارج مما ترك مساحات واسعة من الاراضي الزراعية بدون زراعة.

١٢٣- وتستهدف برامج الاستثمار في كلا البلدين، كما ترد في خططهما الانمائية، انفاقا بمبلغ ٦٢٤٤ مليون دولار في اليمن و ١٤٧١ مليون دولار في اليمن الديمقراطية، ويتوقع ان يمول ٧٣ في المائة منها من مصادر خارجية بالنسبة لليمن. في حين يتوقع في اليمن الديمقراطية ان يمول ٧٠ في المائة منها من الخارج. وتأتي الحاجة الى حصة كبيرة من التمويل الخارجي نتيجة لضعف الطاقات المالية المحلية في كلا البلدين. ويعاني ميزان المدفوعات في كل من البلدين من ضعف مزمن حيث زاد العجز بنسبة تقارب ٢٠ في المائة سنويا في اليمن الديمقراطية، وبنسبة تقارب ٤ر١٨ في المائة سنويا في اليمن. وقد تم تغطية العجز، الى حد كبير، بواسطة تحويلات العمال اليمنيين في الخارج. فيما غطي الباقي من المساعدات الخارجية. غير ان الانخفاض الكبير في مستوى التحويلات الذى يعود الى التخمة النفطية، قد أسفر عن فجوة متزايدة في الموارد يتعين سدها من واقع المعونات الخارجية. اما في اليمن، فقد ازداد الوضع خطورة بشكل خاص، حيث ادى انخفاض الصادرات والارتفاع الشديد في الواردات، اضافة الى الانخفاض المستمر في التحويلات من الخارج الى نفاذ ما يكاد يكون مجمل احتياطيات العملة الاجنبية.

١٢٤- وقد نفذ البلدان عدة تدابير لزيادة الموارد المالية المحلية، منها اضفاء تنقيحات على النظم الضريبية، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية عن طريق حوافز تشمل منح امتيازات ضريبية. بيد ان هذه التدابير اما انها لا تستخدم بصورة كاملة او انها ليست بكافية من حيث نتائجها. ومن هنا ففي مقدمة المهام التي يتعين ان يضطلع بها كلا البلدين في السنوات القادمة، ايجاد استخدام طرق جديدة لزيادة الموارد المالية المحلية.

١٢٥- وقد تم، في اطار مخططات الاستثمار السابقة، تحقيق معدلات تنفيذ تقارب ٧٠ في المائة في كلا البلدين. وهي نسبة يمكن اعتبارها مرضية بالنظر الى شتى القيود القائمة، والى الاعتماد الشديد على رأس المال الاجنبي.

١٢٦- وتحظى حصة القطاع الزراعي من مجموع الاستثمارات، وفقا لبرنامج العمل الجديد الكبير، بالأولوية (١٧٫٤ في المائة في اليمن الديمقراطية و ١٥٫٨ في المائة في اليمن) حيث يسعى كلا البلدين الى توسيع قاعدة انتاجهما الزراعي، أفقيا ورأسيا، وهدفهما من ذلك، في الأجل الطويل بلوغ الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بانتاج الاغذية. كذلك يحظى القطاع الصناعي من ناحيته، وخاصة القطاعان الفرعيان للمناجم والمحاجر وللطاقة، بالتشجيع في سبيل خفض الواردات من النفط والسلع الاستهلاكية. وتبلغ الاعتمادات المرصودة لهذين القطاعين ٢٩ في المائة و ٢٤ في المائة من مجموع الاستثمارات المقررة في اليمن الديمقراطية وفي اليمن على التوالي. وأخيرا، فان الاستثمارات الكبيرة في مجالي النقل والاتصالات (١٨٫٥ في المائة في اليمن الديمقراطية، و ١٦٫٥ في المائة في اليمن) وفي الخدمات الاجتماعية (١٨٫١ في المائة في اليمن الديمقراطية و ١٦٫٥ في المائة في اليمن) تهدف، في جملة أمور، الى ربط شتى أنحاء البلدين، والى التوزيع الفعّال للسلع والخدمات على كافة السكان.

١٢٧- وبالنظر الى انخفاض مستوى الموارد، عموما، فان امكانيات كلا البلدين تكمن في تنمية القوى العاملة واستخدامها. بيد ان كلا البلدين يواجهان مشكلة حادة تتعلق بهجرة العمالة، خاصة من المناطق الريفية، في وقت خلقت فيه عملية التنمية طلبا قويا على الايدي العاملة. ويؤدي ذلك الى هبوط الانتاج الزراعي وانتاج الاغذية، وبالتالي الى زيادة الواردات. وفي نفس الوقت يجرى سد الفجوة في سوق العمالة باستيراد العمال وهذا يؤدي، بدوره، الى جانب ارتفاع العجز التجاري، الى التبديد السريع لاحتياطيات العملة الاجنبية في اليمن، والى توتر الوضع في اليمن الديمقراطية. ومن ناحية اخرى، تشكل تحويلات العمال المهاجرين مساهمة رئيسية في ايرادات البلدين مما يجعلها عنصرا لا غنى عنه لسنوات عديدة قادمة. بيد ان التطورات الاخيرة جديرة بعكس الوضع. فقد يؤدي انخفاض الايرادات النفطية للبلدان المستضيفة للعمالة اليمنية، الى جانب انجاز معظم المشاريع السكنية ومشاريع الهياكل الاساسية في هذه البلدان المضيفة، الى اعادة العمال اليمنيين الى وطنهم. ويتبين هذا الاتجاه من حقيقة انخفاض التحويلات. وليس من المحتمل ان يبادر اولئك العمال لدى اعادتهم الى احياء النشاط في القطاع الزراعي، بل يغلب على الظن انهم سيزيدون نسبة البطالة في المناطق الحضرية.

١٢٨- ونظرا لقساوة الارض، يعيش السكان الى حد كبير في مساكن متناثرة مما ينجم عنه صعوبة كبيرة في الاتصال بسائر أنحاء البلاد ، ولا سيما في اليمن . وهذا الوضع يعرقل ايضا توفير الخدمات الاجتماعية واقامة الهياكل الاساسية العمرانية ويجعلها باهظة الثمن . وتعتمد اكثرية السكان على الزراعة (اكثر من ٨٠ في المائة في اليمن وقرابة ٦٠ في المائة في اليمن الديمقراطية) . وتسود الامية ، خاصة بين النساء ، اضافة الى انتشار الأمراض المعدية ، وقلة المياه الصالحة للشرب ، وارتفاع معدلات الوفيات . ومن الواضح ان موارد اليمنيين المحدودة ، بالمقارنة مع الاستثمارات الباهظة الثمن نسبيا ، تحتم العمل على تقديم قدر أكبر من المعونات الخارجية .

١٢٩- ان السعي نحو تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الاعتماد على النفس فيما يتعلق بالقوى العاملة اللازمة يتم عن طريق توسع أفقي ورأسي مرموق في الخدمات التعليمية والصحية ، مما يتيح تخفيض نسبة الامية الى متوسط قدره ١ر٦٢ في المائة في اليمن الديمقراطية و ٨١ في المائة في اليمن . وفي نفس الوقت فان معدلات وفيات الرضع آخذة في الانخفاض ، فيما ان توقع الحياة عند الولادة آخذ في الارتفاع .

١٣٠- وفي حين وجد في اليمن الديمقراطية ، بعد حصولها على الاستقلال ، عدد من الهياكل الاساسية المؤسسية التي شكلت اساسا لقيام حكم مركزي راسخ ، فان الوضع في اليمن كان مختلفا . فقد بني الجزء الاكبر من الهياكل الاساسية المادية الموجودة بعد نشوب الثورة وقيام الجمهورية . وبالنظر الى العزلة الطويلة عن بقية العالم ، فما زال يسود في اليمن نظام قبلي مع ما لذلك من آثار سلبية على نفوذ الحكومة المركزية في بعض أنحاء البلاد ومن ثم ، تكتسي عملية انشاء المؤسسات الملائمة على النطاق الوطني أهمية خاصة في عملية تنمية اليمن . وقد أسفرت الجهود المبذولة حتى الان عن نتائج لا يستهان بها تتضح ، في جملة امور ، في انشاء هيئات مركزية للتخطيط ، ومن ثم في وضع خطط شاملة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية . علاوة على ذلك ، فان عملية بناء الهياكل المؤسسية على جميع المستويات تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطة الانمائية الخمسية الثانية لكل من البلدين ، كما انها تشكل أداة ضرورية لتنفيذ خطط التنمية ومن ثم تطبيق برنامج العمل الجديد الكبير .

١٣١- ان الاحتياجات المالية للبلدين الأقل نموا ، اللازمة لتنفيذ خططها الانمائية على نحو كامل ، تتجاوز بكثير حجم المعونات الواردة . وهذا ناتج في جملة امور ، عن عدم مساهمة العديد من البلدان المانحة بنسبة الـ ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي المتفق عليها في مؤتمر باريس لعام ١٩٨١ المعني بأقل البلدان نموا ، والموصى بها في برنامج العمل الجديد

الكبير. ومن المستبعد ان تزداد مساعدتها الانمائية الرسمية على نحو كبير حتى عام ١٩٨٥، وان تتجاوز نسبة ١ر٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي المقدمة لأقل البلدان نموا لتصل الى مستوى ٢ر٠ في المائة، كما تدعو الى ذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية. وقد أسفر هذا الوضع عن فجوات كبيرة في موارد كلا البلدين، ومن المحتمل ان يخفض ذلك في المستقبل من معدلات تنفيذ الخطة الخمسية لكل من البلدين. مع ذلك، فمن المرجح انه اذا قدمت للمانحين مشاريع عملية قابلة للتنفيذ، مشفوعة بدراسات جدوى سليمة وموثوقة، فانها ستزيد من حجم المساعدة الخارجية وستساعد المانحين على تحقيق تلك الاهداف.

١٣٢- ومع ذلك، فان المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة لليمنين كبيرة وميسرة بشكل خاص حيث جاء قرابة ثلث المساعدة المقدمة الى اليمن الديمقراطية، وأكثر من نصف المساعدة المقدمةالى اليمن على شكل منح. وفي حالة اليمن، يخصص الجزء الأكبر من المساعدات الانمائية الرسمية لدعم الميزانية وميزان المدفوعات وفي نهاية عام ١٩٨٢، بلغ مستوى مجموع القروض المقدمة حتى ذلك الحين لليمن الديمقراطية ١٥٤٠ مليون دولار، منها ٦٦ في المائة من البلدان الاشتراكية، و ٢١ في المائة من البلدان العربية والصناديق العربية، و ١٢ في المائة من الوكالات الدولية، و ١ في المائة من مصادر أخرى. وفي عام ١٩٨١، حصلت اليمن على التزامات قدرها ١٧٠٠ مليون دولار، منها ٤٠ في المائة من عدة بلدان منفردة، و ٣٧ في المائة من البلدان العربية و ٢٣ في المائة من الوكالات الدولية والوكالات المتعددة الأطراف.

١٣٣- وغالبا ما تكون شروط المساعدة تساهلية، بل حولت مبالغ كبيرة من القروض الى منح. ومع ذلك، فان مدفوعات خدمة الدين قد ازدادت في السنوات القليلة الماضية في كلا البلدين، وتراوحت في عام ١٩٨٢ بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة من التسديدات أو ١ر٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية فيما تراوحت بين ١٥ و ١٨ في المائة من التسديدات أو ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن في السنة المالية ١٩٨٠/ ١٩٨١، مما تسبب في ارتفاع نسب خدمة الدين في مقابل الصادرات ارتفاعا فائقا حيث ان الصادرات تكاد تكون غير ذات بال ولن يتمكن البلدان ذاتهما، على أساس قصير الأجل الى متوسط الأجل، من الوفاء بهذه الالتزامات بدون زيادة في المساعدات او التسهيلات مثل منحهما فترات سماح أطول أو تحويل قروضهما الى منح.

١٣٤- ازدادت المساعدة الشاملة المقدمة لليمنين زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة، وخاصة مساهمات الوكالات الدولية (كالمؤسسة الانمائية الدولية) والوكالات الاقليمية المتعددة الاطراف (كالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي). وهذا يتوافق مع أحكام برنامج العمل الجديد الكبير وكذلك مع مصالح البلدين المستفيدين. بيد انه ما زال هناك مجال لتحسين

فعالية المساعدة الانمائية الرسمية وطرق تقديم المعونة. أولا يمكن تقديم المزيد من المعونة على شكل منح مع أخذ الاتجاهات التضخمية في الاعتبار. ثانيا ،هناك حاجة الى الحد ، باستمرار ، من تقييد المعونة بشروط. ثالثا ،ينبغي ان تأخذ المساعدة في حالات الكوارث في الاعتبار الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن الكوارث والحاجة المستمرة للمساعدة بعد اتخاذ تدابير الاغاثة الفورية. وهناك أيضا حاجة الى زيادة المعونات من الاغذية والمعونات من السلع الاساسية ، حيث تتولد عن ذلك أموال مقابلة يمكن استخدامها في استكمال الموارد المالية المحلية.

١٣٥- يشكل موقع البلدين في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية ، اضافة الى وعورة الارض القاحلة في معظمها ، عقبات كأداء تحول دون تحقيق ناتج زراعي مرتفع. واذا كان متوسط معدل النمو السنوى الذى يوصي به برنامج العمل الجديد الكبير في هذا القطاع الزراعي ، هو ٤ في المائة ، فقد تجاوزت اليمن الديمقراطية هذا الرقم حيث بلغ معدل النمو السنوى في عام ١٩٨١ نسبة ١٣٫٩ في المائة ، وهذه النسبة تتجاوز ايضا الهدف المرسوم في الخطة الخمسية الثانية الذى يبلغ ٩٫١ في المائة. ولكن معدل النمو في القطاع الزراعي كان سلبيا في عام ١٩٨٢ بسبب السيول المدمرة. وقد عوض نمو الناتج في عام ١٩٨٣ جزءا كبيرا من ذلك النقص. ولكن انخفضت حصة هذا القطاع المذكور في الناتج المحلي الاجمالي من ١١٫٧ في المائة الى ٩٫٤ في المائة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ ، مما يعكس طابع الكفاف والانكشاف الذى يتسم به القطاع الزراعي. الا ان هيكل الناتج قد شهد تحولا كبيرا من انتاج الاغذية الى انتاج العلف. وتهدف عملية التنمية الزراعية المخططة ، التي يرافقها عدد من التحسينات في نظام التوزيع والحوافز المقدمة للفلاحين ، الى زيادة الانتاج من الاغذية ، مستخدمة في ذلك قرابة ١٤ في المائة من مجموع الاستثمارات. وتتوقع اليمن تحقيق معدل نمو قدره ٤٫٨ في المائة في القطاع الزراعي ، بيد أن معدل النمو الفعلي لم يتجاوز في عام ١٩٨٢ ١ في المائة وكان سلبيا في عام ١٩٨٣ بسبب الجفاف والدمار الذى أحدثته زلازل عام ١٩٨٢. وما برحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ، التى بلغت ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ، في انخفاض متواصل لصالح قطاعات اخرى ، في حين نمت الاستثمارات بنسبة تقارب ١٥٫٨ في المائة ، حيث وصلت في عام ١٩٨٢ ، الى ٩ في المائة من مجموع الاستثمارات. ومن المقرر اتخاذ عدة تدابير كانشاء مرافق تتولى تقديم الائتمانات ،مع تحسين فرص وصول الفلاحين الى الاسواق ، وذلك لرفع انتاجية هذا القطاع، بيد ان هذه العملية بطيئة لدرجة انه يفترض ان اليمن سيظل بلدا مستوردا صافيا لجميع المواد الغذائية تقريبا ، لعدة سنوات قادمة .

١٣٦- أحرز تقدم كبير في مجال انتاج الدواجن في كلا البلدين . ومن المرجح ان تؤدى الاستثمارات الكبيرة في الانتاج الحيواني والخدمات البيطرية الى الزيادة اللازمة في القدر الذى يتناوله السكان من البروتينات. وهناك مصدر آخر للبروتينات ولعائدات التصدير يتمثل في البحر الذى تطل عليه اليمن الديمقراطية والذى يعد في حالتها من أغنى مناطق صيد الاسماك في العالم. غيران القطاعين الفرعيين لصيد الاسماك في كلا البلدين لم يعملا في الماضي على نحو فعال ، وذلك لأسباب شتى . ويجرى في اليمن الديمقراطية توظيف استثمارات كبيرة للاستعاضة عن المعدات القديمة ، وادخال تحسينات مؤسسية ، وانشاء صناعات متصلة بصيد الاسماك (التعليب، والتجميد ،والمعالجة الآلية) ومن المقرر القيام بذلك في اليمن لتلبية الطلب المحلي واتاحة التصدير بحلول نهاية العقد .

١٣٧- وتواجه مشكلة النقص في القوى العاملة الماهرة على جميع المستويات والقطاعات بتوظيف استثمارات كثيفة في المجالات المناسبة من القطاع الاجتماعي . واذا كان التعليم قد أحرز نتائج مرموقة في العقد الاخير ، غير ان اليمن تمثل ، في هذا الصدد ، حالة صعبة جدا بسبب تشتت عدد كبير من السكان في مناطق جبلية ، ومعيشتهم في ظل نظم قبلية تقليدية . وبالرغم من ذلك ، فقد انخفضت الامية بدرجة كبيرة ، فيما يؤم عدد متزايد من الطلاب من جميع أنحاء البلاد عددا متزايدا بدوره من مؤسسات التعليم العالي ومراكز التدريب المهني . وهكذا ، تشير الدلائل الى ان كلا من البلدين سيصبح في المستقبل القريب، قادرا على الاضطلاع ببرامجه الانمائية بواسطة قواه العاملة الذاتية المتدربة .

١٣٨- يجرى التوسع في الخدمات الصحية على النطاق الوطني ، حيث توجد مستشفيات في المدن الكبرى ، كما توجد مراكز صحية حتى في المناطق النائية . بالاضافة الى ذلك ، تتواصل بنجاح حملات التطعيم لمكافحة اكثر الأمراض توطنا كما ان خدمات الطب الوقائي آخذة في الاتساع. وفي نفس الوقت يجرى تدريب الموظفين المحليين ، مع تعزيز المؤسسات الصحية المركزية بهدف تحقيق تنمية معتمدة على ذاتها في هذا القطاع.

١٣٩- وقد أصبح الاسكان مشكلة صعبة الحل بصورة متزايدة في كلا البلدين بسبب النمو السكاني والهجرة الكثيفة من الريف الى الحضر. ولذلك خصص كل من البلدين جانبا كبيرا من مجموع استثماراته المقررة (١٧٫٧ في المائة في اليمن الديمقراطية و ١٣٫٣ في المائة في اليمن) للاسكان . بيد ان النجاح محدود في هذا القطاع وهو يعتمد شديد الاعتماد على الموارد الخارجية بما في ذلك تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج .

١٤٠- وبالرغم من الاعتراف المتزايد بالحاجة الى ادخال تحسينات على القطاع الاجتماعي ، فان هذا القطاع يبدو وكأنه يعاني اكثر ما يعاني من قلة الموارد المالية ومن اعادة توزيع موارد للمساعدة في حالات الكوارث ، وذلك على نحو ما حدث بعد كارثتي عام ١٩٨٢ في كلا البلدين . وينبغي ان تولي مجموعة المانحين عناية خاصة لحاجات هذا القطاع.

١٤١- وفي قطاع المناجم والمحاجر والطاقة ، منحت الاولوية العليا للتنقيب عن النفط ، حيث تم اكتشاف احتياطيات مشجعة من النفط والغاز الطبيعي في كل من البلدين ، علما بأن النفط بوصفه مصدر الطاقة الوحيد ، يشكل جزءا كبيرا جدا من مجموع فواتير الاستيراد لكلا البلدين . ويمكن لانتاج النفط المحلي ان يخفض فورا الى حد كبير من عجز ميزان مدفوعات البلدين ولذلك ينبغي ان يحظى بدعم أقوى من مجموعة المانحين .

١٤٢- ولا تتوفر معلومات كافية عن موارد البلدين المعدنية الاخرى ، حتى يتسنى البدء في مشاريع كبرى في هذا المضمار . الا انه يجرى حاليا استخراج الملح ومواد البناء بكميات كبيرة . وفي اليمن ، اكتشف النحاس بكميات كافية تبرر بدء مشروع كبير لاستخراجه . وما زالت المسوح متواصلة بحثا عن معادن أخرى .

١٤٣- وفي مجال الصناعات التحويلية ، (حيث وصلت اليمن الديمقراطية الى معدل نمو قدره ١٣٫٩ في المائة واليمن الى ١٧ في المائة) يخطط كلا البلدين لتجاوز معدل النمو الذى يدعو اليه برنامج العمل الجديد الكبير . واذ بلغ متوسط معدل النمو السنوى في الصناعة بالقيمة الحقيقية حوالي ١٫٩ في المائة في شطرى اليمن خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٣ ، وهو ما يتفق مع أهداف برنامج العمل الجديد الكبير ، الا ان اسهام اليمن في هذا الشأن كان أكبر بكثير حيث بلغ معدل النمو السنوى فيها ١٢٫٣ في المائة خلال هذه الفترة ، في حين يبدو ان القطاع الصناعي في اليمن الديمقراطية وكأنه راكد تقريبا خلال الفترة ذاتها . وأهم مشاريع اليمن الديمقراطية هو مشروع تحديث ميناء عدن مع ما يرتبط به من مصفاة للنفط وعدة صناعات اخرى (القار ، الغاز السائل) . ويجرى حاليا انشاء صناعات اخرى في مجالات منها مثلا الملح ، والاغذية ، والبلاستيك ، والنسيج وصناعات اخرى أصغر حجما . وفي اليمن ستخصص قرابة ٤٤ في المائة من الاستثمارات الصناعية خلال الخطة الانمائية الخمسية الثانية لصناعة مواد البناء ، تليها صناعات المواد الغذائية ، والصناعات المعدنية والصناعات الكيميائية .

١٤٤- ويشكل انعدام فرص الاتصال والنقل أحد الملامح البارزة للأوضاع السلبية في البلدين . ولذلك من المقرر تخصيص ١٨٫٥ في المائة من الاستثمارات في اليمن الديمقراطية و ١٦٫٥ في المائة في اليمن لبناء وتحسين الموانئ والطرقات ، والمطارات ، والاتصالات السلكية

واللاسلكية وشراء المعدات ذات الصلة. وبالنظر الى طبيعة الحاجات الانمائية، يضطلع القطاع العام بدور مسيطر في تمويل ومتابعة المشاريع. ويجرى توسيع شبكات توزيع الكهرباء والمياه لتشمل المناطق النائية سعيا الى اتاحة فرص حصول اعداد اكبر من السكان على الخدمات الاجتماعية. وتوجه عدة مشاريع في كل من البلدين لزيادة توفير مياه الشرب النقية، وتوسيع خدمات المجارى، ومرافق توليد الطاقة وتوزيعها.

١٤٥- وحيث ان اكثرية المشاريع تنطوى جزئيا او كليا على عنصر التشييد، فان أداء هذا القطاع أساسي لعملية التنمية. ومن المتوقع ان يتم التخفيض في الاستخدام الحالي للمهارة التقنية والعمالة الاجنبيتين مع زيادة في الطاقات المحلية في هذا القطاع. ويجرى التشديد على التدريب مع استحداث تكنولوجيات جديدة رفعا للكفاءة. وفي سبيل زيادة الامكانات المالية، يتم تشجيع الاستثمار الاجنبي، بما في ذلك اقامة المشاريع المشتركة مع أطراف أجنبية.

١٤٦- نجمت أوجه العجز التجارى الكبير لكلا البلدين عن انخفاض الصادرات وشدة الاعتماد على الواردات التي شجعتها المبالغ الكبيرة من التحويلات الخاصة من الخارج. ويصحب هذه العملية معدل متزايد الارتفاع للتضخم الخارجي والداخلي. ويزيد العجز التجارى في السلع الاساسية في اليمن الديمقراطية بنسبة تقارب ١٧ر٣ في المائة سنويا (١٩٧٨/٧٩-٨٢) في حين تحسن مؤخرا ميزان الخدمات وأصبح ايجابيا في عام ١٩٨٢ بعد ان كان بدوره سلبيا في السنوات الثلاث السابقة. وفي اليمن، يزيد العجز في السلع الاساسية بنسبة تقارب ١٥ في المائة سنويا (١٩٧٨/٧٩-٨٢). ومع ان ميزان الخدمات قد شهد تحسنا طفيفا في عام ١٩٨٢ الا انه ما زال في حالة عجز. وهذه الارقام تتعارض مع توصيات الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تدعو الى نمو بنسبة ٧ر٥ في المائة في صادرات السلع والخدمات و ٨ في المائة في وارداتها. وتعتزم اليمن الديمقراطية بلوغ هذه الاهداف في اطار خطتها الانمائية الحالية، في حين يبلغ الهدف المقرر لليمن نسبة أقل بمقدار ١ر٥ في المائة.

١٤٧- وقد اتخذت عدة تدابير لتحسين النسب بين الصادرات والواردات في كلا البلدين. وتشمل تلك التدابير اجراء دراسات استقصائية عن الاستهلاك، وبرامج لدعم الاسعار وادخال تحسينات على عملية توزيع السلع. ولكن بالنظر الى النقص في الهياكل الاساسية، والافتقار الى قاعدة انتاجية متينة، وانعدام خطط الشراء، لم تحقق الجهود المبذولة لتحسين أداء قطاع التجارة سوى نجاح محدود. ومن الاهمية بمكان بالنسبة للبلدين حاليا وضع سياسات تجارية ملموسة، وتدريب الموظفين اللازمين، والبحث عن شركاء محتملين للتبادل التجارى وتطوير أداء الصادرات بصورة ذات معنى. ومن هنا تدعو الحاجة الى مساعدة كبيرة من جانب المجتمع الدولي ومن بلدان فردية، ولا سيما عن طريق المساعدة الفنية.

١٤٨- كانت مساعدات الاغاثة في حالات الطوارئ المقدمة لكلا البلدين ناجحة ومرضية. وقد قدمت المساعدة منظمات دولية ومنظمات اقليمية وبلدان صديقة. وقدمت المعونة ايضا، وفقا لأحكام برنامج العمل الجديد الكبير، وبالاضافة الى تدابير الاغاثة الفورية، لدعم ميزان المدفوعات، وميزانية الدولة والبرامج الانمائية المقررة. وتبذل محاولات لدمج برامج الانعاش والتعمير في البرامج الانمائية الحالية، كما بذلت أيضا محاولات للقيام، في اطار الجهود الانمائية، بانشاء نظم انذار مبكر، واتخاذ تدابير اخرى تهدف الى تفادى حصول اضرار مماثلة في المستقبل. بيد ان توقعات المستقبل تبدو قاتمة بالنسبة لليمن الديمقراطية، حيث ان كلا من برنامج الخطة الخمسية وبرنامج التعمير يعانيان من الافتقار الى التمويل. ومن ناحية اخرى، حصلت اليمن على معونة كبيرة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتغطية حاجاتها المالية لبرنامج تعمير المناطق التي أصابتها الزلازل.

١٤٩- قدمت الاكوا، في حدود مواردها، مساعدة فنية للبلدين على أساس من الاولوية، لتغطي أنشطة مثل: اعداد وثائق البلدين المقدمة الى اجتماعات الاستعراض التابعة لبرنامج العمل الجديد الكبير؛ والمشاركة في اعداد برنامج الانعاش والتعمير في أعقاب الكوارث الطبيعية؛ وتقديم الخدمات الاستشارية في مجالات شتى كتقنيات ميزنة البرامج، وتقنيات تخطيط المشاريع ورصدها؛ وتقييم الوضع الاقتصادى الشامل؛ وتحسين أجهزة التخطيط، وخاصة في مجال المشاريع الصناعية والزراعية؛ والمشاركة في الجهود التي تبذلها منظومة الامم المتحدة في تنفيذ ومتابعة واستعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير.

١٥٠- وتلخيصا لماسبق، يمكن القول ان بالرغم من احراز كلا البلدين تقدما كبيرا في مجال التنمية، فان الاوضاع الشاملة فيهما ما زالت سلبية للغاية. وقد التزم كل من البلدين الى معظم أحكام برنامج العمل الجديد الكبير في خططهما الانمائية، وهما يعملان على تنفيذ التدابير اللازمة للتغلب على مشاكلهما الانمائية الاساسية، سواء ظهرت على شكل نقص في اليد العاملة و/أو نواقص مؤسسية، و/أو انعدام الخدمات الاجتماعية، و/أو ضعف الانتاج الغذائي. وقد كانت المساعدة اللازمة التي قدمها المجتمع الدولي في بلوغ هذه الاهداف غير كافية، فضلا عن ان اساليب تقديم المعونة في حاجة الى المراجعة حيث ان البلدين يواجهان بسرعة مدفوعات متزايدة الارتفاع لخدمة الدين، مما يقلل على نحو كبير من فعالية المساعدة الخارجية. وأخيرا، هناك حاجة الى استكشاف طرق مختلفة للتعاون الفني، والتوسع في اتباعها، مما يعود بالفائدة على البلدان المانحة والبلدين المستفيدين سواء بسواء.

خامسا- النتائج والتوصيات

١٥١- لقد حقق كلا البلدين في العقد الماضي تقدما كبيرا في تنميتهما الاقتصادية ووضعا الأساس لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير وادخال تحسينات عليه في المستقبل.

١٥٢- يمكن تقسيم المشاكل السائدة في اليمن الديمقراطية واليمن الى ثلاث فئات مترابطة: (١) المشاكل التي تمت معالجتها في الخطة الانمائية الخمسية الثانية لكل منهما؛ (٢) المشاكل الوثيقة الصلة بكل من البلدين والتي تعرقل تنفيذ الخطة الخمسية؛ (٣) المشاكل الخارجية التي تمس البلدين ولكنها تقع خارج نطاق نفوذهما.

١٥٣- وحيث ان الخطط الخمسية لكلا البلدين خطط اجتماعية - اقتصادية شاملة تتفق في معظمها مع برنامج العمل الجديد الكبير، فان هذه الخطط تعالج عددا كبيرا من المشاكل كما ان العديد من السياسات والتدابير التي تنفذ عن طريق هذه الخطط الخمسية تتطلب وقتا وموارد مالية لتحقيق النتائج المطلوبة. واذا تسنى توفير الاموال الكافية يصبح من الممكن، بالنسبة الى هذه الفئة من الاهداف، كما بالنسبة الى أكثرية التدابير والأهداف القطاعية، تنفيذ أحكام برنامج العمل الجديد الكبير. من ناحية اخرى فان بعض الاهداف في تلك الخطط تقصر في مطامحها عما توخاه برنامج العمل الجديد الكبير (من ذلك مثلا النمو الشامل في اليمن) وان كان الأرجح ان يتم في أغلب الاحوال تحقيق انجازات فعلية أعلى من أهداف كل من الخطة الخمسية وبرنامج العمل المذكور.

١٥٤- واذا كانت الفئة الثانية من المشاكل تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية، بيد ان ايجاد حلول لهذه المشاكل أمر اساسي لتنفيذ الخطة الخمسية وبرنامج العمل. وأبرز هذه الحلول تتمثل فيما يلي:

- الدراسة الدقيقة للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الهجرة الداخلية والخارجية وهجرة الاياب للعمالة وتحويلاتها بغية وضع سياسات وترتيبات على الصعيدين الوطني والاقليمي تتماشى وأهداف التنمية؛

- ترشيد النفقات الحكومية وتحسين هيكل الايرادات الحكومية وادارتها، مما يعزز تعبئة الموارد المالية وتوزيعها وادارتها لأغراض التنمية؛

- ترشيد الواردات وتشجيع تنوع الصادرات بهدف التخفيض من أوجه العجز التجارى وتشجيع الانتاج المحلي في المجالات التي تنطوى على طاقات كامنة؛

- العمل على انعكاس مسار الهبوط في الانتاج الزراعي.

على ان ايجاد حلول لهذه المشاكل سيقتضى اتباع نهج متعدد التخصصات، كما يتطلب مساعدة من جانب المجتمع الدولي.

١٥٥- ثالثا ، وبالنظر الى شدة اعتماد البلدين على المساعدات المالية الدولية ، فان الكساد الاقتصادى في البلدان المانحة يؤثر سلبيا على هذين البلدين الأقل نمـوا ، اذ لم يستطع العديد من المانحين الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساهمات مما أدى الى شكوى هذين البلدين من نقص المساعدات المالية اللازمة علما بأنهما وصلا حاليا الى مرحلة يمكن فيها استيعاب أية معونة اضافية بسهولة ضمن عملية التنمية ، ولكنها مرحلة أصبح فيها النقص في الموارد المالية ، معناه مباشرة ، الغاء أو تأجيل المشاريع. ولذلك ، فمن الضرورى زيادة المساعدات وتحسين طرائقها لصالح البلدين الأقل نموا بغية الحفاظ على قـــوة الدفع في عملية التنمية .

١٥٦- وهناك مجال لزيادة التعاون الفني بين البلدين عن طريق المشاريـــع المشتركة وغير ذلك من أشكال التعاون ، بهدف سد الفجوة الموجودة في مجال المهـــارة التقنية ، ولتوفير عدة عناصر مكلفة في مجال الانفاق الانمائي ، ولتوطيد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

١٥٧- وأخيرا ، ينبغي الابقاء على حوار مستمر بين المانحين والبلدين الاقل نموا ، لكي يتسنى تقديم المساعدة بأكثر ما يمكن من الكفاءة ، ولاتاحة الاستجابة للاحتياجات الفعلية للبلدين ، مما يدعم جهودهما الانمائية بأقصى ما يمكن من الفعالية .

الجدول ١- نمو الناتج المحلي الاجمالي على مستوى القطاعات في البلدين الاقل نموا ١٩٨١-١٩٨٣

(معدل النمو بين سنة واخرى على اساس القيم بالاسعار الجارية)

	السنوات	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعة (أ)	التشييد	التجارة والنقل	الخدمات الحكومية	قطاعات اخرى (ب)	الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق
اليمن	١٩٨١	١٣ر٩	٠٠٠	١ر١	٣٢ر٩	١٩ر١	١٨ر٥	٩ر١	٢٠ر٣
الديمقراطية	١٩٨٢	- ٨ر٢	٠٠٠	١٩ر٦	١٢ر٨	٦ر٧	٧ر٦	٣٩ر١	١١ر٤
	١٩٨٣	١٦ر٢	٠٠٠	٢٤ر٠	١٤ر٠	٨ر٨	٢٢ر٧	١٩ر٦	١٣ر٢
اليمن	١٩٨١	٩ر١	٤ر٦	١٩ر٢	- ٠ر٨	- ٢ر٣	١٢ر٤	٢٢ر٩	٣ر٩
	١٩٨٢	٤ر٥	٧ر٠	١٨ر٨	٧ر٥	١١ر٧	٢٥ر٣	٤ر٨	١١ر٦
	١٩٨٣	- ١٧ر٣	٣ر٦	٩ر٠	٨ر٥	٣ر١	٢٦ر٨	٤ر٨	٣ر٧
مجموع البلدين	١٩٨١	٣ر١	٤ر٦	١٤ر٠	٧ر٨	٢ر٤	١٤ر٢	٢٠ر٩	٧ر٢
الاقل نموا	١٩٨٢	٣ر٢	٧ر٠	١٩ر٠	٩ر٢	١٠ر٥	٢٠ر١	١٠ر٠	١١ر٥
	١٩٨٣	- ١٤ر٢	٣ر٦	١٢ر٨	١٠ر٣	٤ر٥	٢٥ر٧	٧ر٣	٥ر٩

نمو الناتج المحلي الاجمالي على مستوى القطاعات في البلدين الاقل نموا ١٩٨١-١٩٨٣

(معدل النمو بين سنة واخرى على اساس قيم اسعار ١٩٨٠)

اليمن	١٩٨١	١٣ر٩	٠٠٠	- ٣٢ر٩	٢٣ر٣	١٧ر٧	١٢ر٧	٩ر٠	١٤ر١
الديمقراطية	١٩٨٢	- ٩ر٣	٠٠٠	٢٨ر٠	٩ر٣	- ٠ر٥	٢ر١	٣٩ر١	١٠ر٦
	١٩٨٣	١٣ر١	٠٠٠	١٦ر٤	٩ر٢	٤ر٩	١٦ر٩	٨ر٦	٩ر٧
اليمن	١٩٨١	٢ر٠	- ٥ر١	١٥ر٧	- ٩ر٧	- ٣ر٤	٩ر١	٢٦ر٢	١ر٨
	١٩٨٢	١ر٠	٢ر٨	١٥ر٣	٤ر١	٤ر٧	٢ر٠	٧ر٠	٥ر٤
	١٩٨٣	- ١٨ر٤	٣ر٣	١ر٦	٠ر٥	١ر٢	٢٤ر٠	١٠ر٥	١ر٧
مجموع البلدين	١٩٨١	٣ر١	- ٥ر١	١ر٩	٠ر٠	١ر٣	١٠ر١	٢٣ر٦	٤ر٣
الاقل نموا	١٩٨٢	- ١ر٠	٢ر٨	١٧ر٧	٥ر٨	٣ر٤	١٤ر٤	١١ر٣	٦ر٦
	١٩٨٣	- ١٥ر٥	٣ر٣	٨ر٢	٦ر٤	٢ر١	٢١ر٧	١٠ر٢	٣ر٦

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

(أ) بما في ذلك الكهرباء والغاز والمياه لليمن، والمناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه لليمن الديمقراطية.

(ب) بما في ذلك التمويل والاسكان وخدمات اخرى.

الجدول ٢ - الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالاسعار الجارية
(بدولارات الولايات المتحدة)

	اليمن الديمقراطية				اليمن			
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (١)	١٩٨٠/٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (١)
السكان (مليون نسمة)	١ر٨٦	١ر٩٠	١ر٩٤	٢ر٠٠	٧ر١٤	٧ر٣٣	٧ر٥٣	٧ر٧٢
الناتج المحلي الاجمالي للفرد بكلفة عوامل الانتاج (دولار)	٣١٥ر٩	٣٦٣ر٣	٣٨٧ر٣	٤٣٧ر٧	٣٣٥ر٢	٣٤٣ر٤	٣٧٢ر٣	٣٧٣ر١
الناتج المحلي الاجمالي للفرد باسعار السوق (دولار)	٣٧٣ر٦	٤٣٩ر٨	٤٧٩ر٣	٥٣١ر٠	٣٨٧ر٥	٣٩٢ر٢	٤٠٦ر٣	٤٥٠ر٧
نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد باسعار السوق (٪)	-	١٧ر٧٪	٩ر٠٪	١٠ر٨٪	-	١ر٢٪	٨ر٧٪	٥ر٧٪

الناتج المحلي الاجمالي للفرد باسعار ١٩٨٠ الثابتة
(بدولارات الولايات المتحدة)

	اليمن الديمقراطية				اليمن			
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (١)	١٩٨٠/٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (١)
السكان	١ر٨٦	١ر٩٠	١ر٩٤	٢ر٠٠	٧ر١٤	٧ر٣٣	٧ر٥٣	٧ر٧٢
الناتج المحلي الاجمالي للفرد بكلفة عوامل الانتاج (دولار)	٣٥١ر٩	٣٤٠ر٦	٣٧٠ر٠	٣٩٩ر٥	٣٣٥ر٢	٣٣٨ر٣	٣٤٧ر١	٣٤١ر٣
الناتج المحلي الاجمالي للفرد باسعار السوق (دولار)	٣٧٣ر٦	٤١٧ر٢	٤٥١ر١	٤٨٤ر٤	٣٨٧ر٢	٣٨٤ر٥	٣٩٤ر٤	٣٩١ر٥
نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد باسعار السوق (٪)	-	١١ر٧٪	٨ر١٪	٧ر٤٪	-	٠ر٧٪-	٢ر٦٪	٧ر٠٪-

المصدر : استنادا الى مصادر وطنية .
(١) أولي .

الجدول ٣ - الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	اليمن الديمقراطية						اليمن					
	١٩٨٠	٪	١٩٨١	دولار ١٩٨٢	٪	١٩٨٣ (ب)	٪	١٩٨٠	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣ (ب)	٪
الزراعة	٨١ر٥	١١ر٧	٩٢ر٨	١١ر١	٨٥ر٢	٩٩ر٠	٩ر٢	٧٨٤ر٤	٢٨ر٣	٧٩٩ر٦	٢٧ر٨	٨٣٥ر٧	٢٦ر٠	٦٩١ر١	٢٠ر٨
المناجم والمحاجر	...	...	...	...	...	...	...	٣٢ر٧	١ر٢	٣٤ر٢	١ر٢	٣٦ر٦	١ر١	٣٧ر٩	١ر١
الصناعة	٧٠ر٢	١٠ر١	٧١ر٠	٨ر٥	٨٤ر٩	١ر٩	١٠٥ر٣	١٧٧ر٥	٦ر٤	٢١١ر٥	٧ر٤	٢٥١ر٢	٧ر٨	٢٧٣ر٨	٨ر٢
التشييد	٨١ر٨	١١ر٨	١٠٨ر٧	١٣ر١	١٢٢ر٦	١٣ر٢	١٣٩ر٨	٢٣٨ر٥	٨ر٦	٢٣٦ر٧	٨ر٢	٢٥٤ر٥	٧ر٩	٢٧٦ر٢	٨ر٣
التجارة والنقل	١٧٠ر٥	٢٤ر٦	٢٠٣ر٠	٢٤ر٣	٢١٦ر٧	٢٣ر٣	٢٣٥ر٨	٥٩٦ر٤	٢١ر٥	٥٨٢ر٦	٢٠ر٣	٦٥١ر٠	٢٠ر٣	٦٧١ر٠	٢٠ر١
الخدمات الحكومية	١٥١ر٧	٢١ر٩	١٧٩ر٨	٢١ر٥	١٩٣ر٥	٢٠ر٨	٢٣٧ر٥	٣٨٣ر١	١٣ر٨	٤٣٠ر٧	١٤ر٩	٥٣٩ر٨	١٦ر٨	٦٨٤ر٢	٢٠ر٦
قطاعات اخرى (د)	٣١ر٩	٤ر٦	٣٤ر٨	٤ر٢	٤٨ر٤	٢ر٥	٥٧ر٩	٥ر٥	١٨١ر٠	٦ر٥	٢٢٢ر٥	٧ر٧	٢٣٤ر٧	٧ر٣	٢٤٥ر٩	٧ر٤
صافي الضرائب غير المباشرة	١٠٦ر٧	-	١٤٥ر٠	-	١٥٨ر٤	-	١٧٨ر٣	-	٣٧٤ر٦	-	٣٥٧ر٩	-	٤٠٤ر٦	-	٤٤٧ر٤	-
الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق	٦٩٤ر٢	١٠٠ر٠	٨٣٥ر٢	١٠٠ر٠	٩٣٠ر٨	١٠٠ر٠	١٠٥٣ر٦	١٠٠ر٠	٢٧٦٨ر٢	١٠٠ر٠	٢٨٧٥ر٧	١٠٠ر٠	٣٢٠٨ر١	١٠٠ر٠	٣٣٢٧ر٥	١٠٠ر٠

المصدر: الاكوا ،استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) من المرجح تنقيحه .

(ب) بما في ذلك الكهرباء والغاز والمياه لليمن ،والمناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه لليمن الديمقراطية .

(ج) أولي .

(د) بما في ذلك التمويل والاسكان وخدمات اخرى .

الجدول ٤ - الناتج المحلي الاجمالي باسعار ١٩٨٠ الثابتة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	اليمن الديمقراطية				اليمن			
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (١)	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (١)
الزراعة والصايد	٨١ر٥	٩٢ر٨	٨٤ر٢	٩٥ر٢	٧٨٤ر٤	٧٩٩ر٧	٨٠٧ر٥	٦٥٨ر٦
الصناعة (٢)	٧٠ر٢	٤٧ر١	٦٠ر٣	٧٠ر٢	٢١٠ر٢	٢٣٧ر٦	٢٦٩ر٩	٢٨٥ر٤
التشييد	٨١ر٨	١٠٠ر٩	١١٠ر٣	١٢٠ر٥	٢٣٨ر٥	٢١٩ر٧	٢٢٨ر٨	٢٤٠ر٢
النقل والاتصالات	٧٧ر٥	٩١ر٢	٩١ر٢	٩٥ر٧	١٠١ر٠	١٠١ر٩	١٠٦ر٦	١٠٧ر٨
التجارة والفنادق والتزويد	٩٣ر٠	١٠٩ر٥	١٠٩ر٤	١١٤ر٨	٤٩٥ر٣	٤٧٤ر٣	٤٩٦ر٤	٥٠٢ر٢
التمويل (٣)	١٩ر٧	٢١ر٥	٢٩ر٩	٣٢ر٥	٢٦ر٣	٣٣ر٢	٣٥ر٥	٣٩ر٣
الخدمات الحكومية	١٥١ر٧	١٧٠ر٩	٢١٣ر٨	٢٥٠ر٠	٣٨٣ر١	٤١٨ر١	٤٥٩ر٩	٥٧٠ر٢
قطاعات اخرى	١٢ر٢	١٣ر٣	١٨ر٥	٢٠ر١	١٥٤ر٨	١٩٥ر٢	٢٠٩ر٠	٢٣٠ر٩
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٥٨٧ر٥	٦٤٧ر٢	٧١٧ر٦	٧٩٩ر٠	٢٣٩٣ر٦	٢٤٧٩ر٧	٢٦١٣ر٦	٢٦٣٤ر٦
صافي الضرائب غير المباشرة	١٠٦ر٧	١٤٥ر٠	١٥٨ر٤	١٦٢ر١	٣٧٤ر٦	٣٣٨ر٧	٣٥٨ر٠	٣٨٩ر٠
الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق	٦٩٤ر٢	٧٩٢ر٢	٨٧٦ر٠	٩٦١ر١	٢٧٦٨ر٢	٢٨١٨ر٤	٢٩٧١ر٦	٣٠٢٣ر٦

المصدر: الاكوا ، استنادا الى مصادر وطنية .

(١) أولي .

(٢) بما في ذلك الكهرباء والمياه والمناجم والنفط .

(٣) لدواعي المقارنة ، لا تدخل هذه الارقام ضمن القطاعات المالية في اليمن .

الجدول ٥ - الناتج المحلي الاجمالي ،الموارد واوجه الانفاق ، نظرة شاملـــــة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	اليمن الديمقراطية				اليمـــن			
	١٩٨٠	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٠	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪
الاستهلاك العام	٢٧٧ر٩	٤٠ر٠	٣٩٨ر٧	٤٧ر٧	٤٧٢ر٨	٥٠ر٨	٥٥٦ر٥	٢٠ر١	٦٦٧ر٠	٢٣ر٢	٨٥٤ر٦	٢٦ر٦
الاستهلاك الخاص	٦٥٤ر٠	٩٤ر٢	٧٢٢ر٩	٨٦ر٦	٧٩٩ر١	٨٥ر٩	٢٨٠٨ر١	١٠١ر٤	٢٨٣٦ر٦	٩٨ر٧	٣٠٥٢ر٥	٩٥ر١
التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت	٣٢٦ر٣	٤٧ر٠	٣٩٢ر٦	٤٧ر٠	٥٠٠ر٠	٥٣ر٧	١١٨٦ر٤	٤٢ر٩	١١٩٧ر٤	٤١ر٦	١٣٢٣ر٦	٤١ر٢
التغير في الموجودات	٢٦ر٦	٣ر٨	٤٧ر١	٦ر٥	٣٥ر٢	٣ر٨	٢٣ر٥	٠ر٨	٣٩ر٠	١ر٤	٤١ر٦	١ر٣
صافي الصادرات أوالواردات	-٥٩٠ر٦	-٨٥ر١	-٧٢٦ر١	-٨٧ر٠	-٨٧٦ر٣	-٩٤ر١	-١٨٠٦ر٩	-٦٥ر٣	-١٨٦٤ر٣	-٦٤ر٨	-٢٠٦٤ر٣	-٦٤ر٣
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق	٦٩٤ر٢	١٠٠ر٠	٨٣٥ر٢	١٠٠ر٠	٩٣٠ر٨	١٠٠ر٠	٢٧٦٨ر٢	١٠٠ر٠	٢٨٧٥ر١	١٠٠ر٠	٣٢٠٨ر١	١٠٠ر٠

المصـــدر: الاكوا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

الجدول ٦- ميزان المدفوعـــــات

(بملايين الدولارات الامريكية)

	اليمن الديمقراطية				اليمن			
	١٩٧٩/١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢*	١٩٧٩/١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الصادرات (فوب)	٣٩ر١	٥٩ر٦	٤٨ر٦	٣٧ر٧	٥ر٣	١٢ر٦	١٠ر٤	٤ر٨
الواردات (سيف)	-٣٣٧ر١	-٥٩٨ر١	-٧٨١ر٧	-٧٨٣ر٠	-١١٧٩ر٩	-١٨٦٧ر٧	-١٧٢٤ر٥	-١٩٢٥ر٧
الميزان التجاري (أ)	-٣٣٨ر٠	-٥٣٨ر٥	-٧٣٣ر١	-٧٤٥ر٣	-١١٧٤ر٦	-١٨٥٥ر١	-١٧١٤ر١	-١٩٢٠ر٩
صافي الخدمات	-١٧ر٠	-٢٢ر٠	-٤٢ر٠	-٢٦ر٠	-٥٢ر٠	-٤٥ر٠	-٥١ر٠	-٣٧ر٠
ميزان السلع والخدمات	-٣٥٥ر٠	-٥٦١ر٠	-٧٧٥ر٠	-٧١٩ر٠	-١٢٢٧ر٠	-١٩٠٠ر٠	-١٧٦٥ر٠	-١٩٥٨ر٠
صافي التحويلات الخاصة	٢٨٣ر٠	٣٤٧ر٠	٤٠٦ر٠	٤٤٩ر٠	٩٢٣ر٠	١٠٧٠ر٠	٧٧٧ر٠	٩١١ر٠
صافي التحويلات العامة	٣٩ر٠	٧٩ر٠	١٤٧ر٠	١٣٣ر٠	١٩٠ر٠	١٤٦ر٠	٣٣٢ر٠	٤٣٩ر٠
ميزان الحساب الجاري	-٣٢ر٠	-١٣٥ر٠	-٢٢٢ر٠	-١٥٧ر٠	-١١٣ر٠	-٦٨٥ر٠	-٦٥٥ر٠	-٦٠٧ر٠
التدفقات الرأسمالية الطويلة الاجل	٦٧ر٠	٧٩ر٠	١٣٨ر٠	١٤٠ر٠	٩٦ر٠	٤٧٥ر٠	٢٣٣ر٠	١٦٥ر٠
التدفقات الرأسمالية القصيرة الاجل	-٢٣ر٠	٢٥ر٠	٦ر٠	٠٠٠	-٢٨ر٠	-٨١ر٠	١٤ر٠	-٥٤ر٠
الخطأ والسهو	٣٢ر٠	٦٩ر٠	٨٩ر٠	-١ر٠	١٤٥ر٠	٩٠ر٠	٩٨ر٠	٧١ر٠
الميزان الشامل	٤٤ر٠	٣٨ر٠	١١ر٠	-١٨ر٠	١٠٠ر٠	-٢٠١ر٠	-٣١٠ر٠	-٤٢٥ر٠
البنود المناظرة	١٢ر٠	-٥ر٠	-١٥ر٠	-	-٦ر٠	٥٦ر٠	-١١ر٠	-٦ر٠
الموارد والبنود ذات الصلة	-٥٦ر٠	-٣٣ر٠	٣ر٠	-٣٥ر٠	-٩٤ر٠	١٤٥ر٠	٣٢١ر٠	٤٣١ر٠

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

* مؤقـــــت

(أ) تجارة السلع مقوّمة على اساس (فوب) فيما عدا واردات اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨٢ التي تم تقييمها على اساس (سيف)

الجدول ٧- الكتلة النقدية وزيادتها المئوية سنويا في البلدين الاقل نموا

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	السنة	العملة المتداولة			الودائع تحت الطلب			الودائع لأجل والودائع الادخارية			مجموع الكتلة النقدية		
		الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الزيادة المئوية	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الزيادة المئوية	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الزيادة المئوية	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الزيادة المئوية
اليمن	١٩٧٩	٤١٥ر٥	٦٦ر٠	٢٣ر١	١١٩ر٩	١٩ر١	٥٣ر٣	٩٤ر١	١٥ر٠	٣٣ر٧	٦٢٩ر٤	١٠٠ر٠	٢٩ر٥
الديمقراطية	١٩٨٠	٤٩٥ر٤	٥٩ر٨	١٩ر٢	١٨٣ر٨	٢٢ر٢	٥٣ر٤	١٤٩ر١	١٨ر٠	٥٨ر٥	٨٢٨ر٣	١٠٠ر٠	٣١ر٦
	١٩٨١	٥٥٧ر٦	٥٩ر٨	١٢ر٦	١٩٢ر٥	٢٠ر٧	٤ر٧	١٨١ر٥	١٩ر٥	٢١ر٨	٩٣١ر٧	١٠٠ر٠	١٢ر٥
	١٩٨٢	٦٣٤ر٠	٥٧ر٨	١٣ر٧	٢٣١ر٠	٢١ر٠	٢٠ر٠	٢٣٢ر٥	٢١ر٢	٢٨ر١	١٠٩٧ر٦	١٠٠ر٠	١٧ر٨
اليمن	١٩٧٩	١٢١٣ر٦	٧٧ر٨	٢٣ر٦	١٦٣ر٨	١٠ر٥	-٢ر٦	١٧٦ر٤	١١ر٣	٤٨ر٤	١٥٥٩ر٦	١٠٠ر٠	٢٢ر٩
	١٩٨٠	١٥١١ر١	٧٩ر٧	٢٤ر٥	١٥٠ر٨	٨ر٠	-٧ر٩	٢٣٣ر٦	١٢ر٣	٣٢ر٤	١٨٩٥ر٥	١٠٠ر٠	٢١ر٥
	١٩٨١	١٥٤٣ر٨	٧٥ر٠	٢ر٢	١٩٥ر٥	٩ر٥	٢٩ر٦	٣١٨ر٦	١٥ر٥	٣٦ر٤	٢٠٥٧ر٨	١٠٠ر٠	٨ر٦
	١٩٨٢	١٩٥٩ر٦	٧٤ر٦	٢٦ر٩	٢٩٢ر١	١١ر١	٤٩ر٤	٣٧٣ر٧	١٤ر٢	١٧ر٣	٢٦٢٥ر٤	١٠٠ر٠	٢٧ر٦

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

الجدول ٨- الدين العام المستحق في البلدين الاقل نموا ، ١٩٧٨-١٩٨١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
اليمن الديمقراطية				
الدين العام المستحق المسحوب	٣٣٠ر٠	٤٠٣ر٢	٤٨٩ر٩	٦٣٩ر٨
الدين العام شاملا الدين المستحق غير المسحوب	٥٧٩ر٠	٨٩٠ر٧	١٢٤٠ر٧	١٢٧٠ر٩
اليمن				
الدين العام المستحق المسحوب	٤٦٩ر٠	٤٧٢ر٦	٨٧٦ر٤	١٠٩٣ر٨
الدين العام المستحق غير المسحوب	١٠٨٨ر٩	١٤٦١ر٦	١٦٣١ر٨	١٧٤٦ر٩

المصدر: جداول الديون العالمية، البنك الدولي، طبعة ١٩٨٢-١٩٨٣.

خدمة الدين العام المسقطة في البلدين الاقل نموا

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اليمن الديمقراطية	٤٨ر٢	٩٨ر٣	١٠٤ر٣	١١٢ر١	١١٦ر٦	١١٦ر٤	١١٤ر٤	١١١ر٣
الدائنون الرسميون	٤٨ر٢	٩٨ر٣	١٠٤ر٣	١١٢ر١	١١٦ر٦	١١٦ر٤	١١٤ر٤	١١١ر٣
دائنون من القطاع الخاص	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	٦٦ر٨	٨٥ر٠	١٠٤ر٧	١٠٦ر٨	١٠٨ر٢	١٠٩ر٨	١١٣ر٥	١١٥ر٢
الدائنون الرسميون	٦٤ر١	٨٢ر١	٩٩ر٦	١٠١ر٨	١٠٣ر٥	١٠٥ر٣	١٠٩ر٣	١١٣ر٤
دائنون من القطاع الخاص	٢ر٧	٣ر٠	١ر٥	٥ر٠	٤ر٧	٤ر٤	٤ر٢	١ر٨

المصدر: جداول الديون العالمية، البنك الدولي، طبعة ١٩٨٢-١٩٨٣.

الجدول ٩- المصروفات والايرادات الحكومية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (أ) في البلدين الاقل نموا

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)
اليمن الديمقراطية				
مجموع المصروفات	٣٥٨ر١	٤٥٦ر٣	٦٦٧ر٣	٩٢١ر٠ (ج)
	(٥٥ر١)	(٦٧ر٤)	(٧٩ر٩)	(٩٩ر٠)
جارية	٢٠٧ر٦	٢٨٠ر٠	٤٠٣ر٣	٤٧٦ر٠
	(٣٢ر٠)	(٤١ر٤)	(٤٨ر٣)	(٥١ر٢)
انمائية	١٥٠ر٦	١٧٦ر٣	٢٦٤ر٠	٤٤٥ر٠
	(٢٣ر٢)	(٢٦ر٠)	(٣١ر٦)	(٤٧ر٩)
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٢ر٢	٢٧ر٤	٤٦ر٣	٣٨ر٠
مجموع الايرادات	١٥٧ر٢	٢٥٢ر٥	٣٠٤ر٦	٢٨٨ر٠ (ج)
	(٢٩ر٢)	(٣٧ر٣)	(٣٦ر٥)	(٣١ر٠)
الضريبية	١٢٤ر٨	١٩٩ر٢	٢٥٤ر٥	٢٣٤ر٨
	(٢٣ر٢)	(٢٩ر٤)	(٣٠ر٥)	(٢٥ر٢)
غير الضريبية	٣٢ر٤	٥٣ر٣	٥٠ر٤	٥٣ر٣
	(٦ر٠)	(٧ر٩)	(٦ر٠)	(٥ر٧)
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	١٦ر٨	٦٠ر٦	٢٠ر٦	-٥ر٤
اليمن				
مجموع المصروفات	٩٧٨ر٦	١١٠١ر١ (د)	١٤٩٨ر١	١٨٥٧ر٤
	(٣٧ر٥)	(٣٩ر٨)	(٥٢ر١)	(٥٧ر٩)
جارية	٥٣٢ر٠	٦٨١ر٣	٧٢٨ر٨	٩٨٤ر٠
	(٢٠ر٤)	(٢٤ر٦)	(٢٥ر٤)	(٣٠ر٧)
انمائية	٤٤٦ر٦	٤١٩ر٧	٧٦٩ر٣	٨٧٣ر٤
	(١٧ر١)	(١٥ر٢)	(٢٦ر٨)	(٢٧ر٢)
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٨٤ر٧	١٢ر٥	٣٦ر١	٢٤ر٠

(يتبع)

الجدول ٩ (تابـــع)

البلـــد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)
مجموع الايـرادات	١ر٥٨٦	٧ر٦٩٨ (د)	٧ر٧٢٩	٤ر١١٢٢
	(٢٢ر٤)	(٢٥ر٢)	(٢٥ر٤)	(٣٥ر٠)
الضريبيـــة	٦ر٤٥٥	٤ر٥٢٠	٩ر٥٠٥	١ر٧٨٢
	(١٧ر٤)	(١٨ر٨)	(١٧ر٦)	(٢٤ر٤)
غير الضريبيـــة	٥ر١٣٠	٣ر١٧٨	٨ر٢٢٣	٣ر٣٤٠
	(٥ر٠)	(٦ر٤)	(٧ر٨)	(١٠ر٦)
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٦ر٢٤	١٩ر٢	٤ر٤	٥٣ر٨

المصدر: الاكوا ، استنادا الى مصادر وطنية ودوليـــة .

(أ) الارقام الواقعة بين هلالين تمثل النسب المئوية من الناتج المحلي الاجمالي. أما الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٢ فموءقت وقد تم تقريب مجاميع الجداول عند الضرورة .

(ب) فعلي موءقـــت.

(ج) تقديرات الميزانيـــة .

(د) اعتبارا من ١٩٨٠ تتفق السنة المالية مع السنة الميلاديـــة .

الجدول ١٠ - انتاج المحاصيل الرئيسية ومساحتها وغلتها

(الانتاج بالألف طن، والمساحة بالألف هكتار)

	اليمن الديمقراطية				اليمن			
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (١)	١٩٧٨/١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
القمح								
الانتاج	٨ر٦	٧ر٨	٧ر٥	٧ر٥	٤ر٠	٦٥ر٠	٦٩ر٦	٦٧ر٤
المساحة	٧ر١	٥ر٣	٥ر٣	٣ر٢	٦٠ر٠	٦٣ر٠	٦٦ر٠	٦١ر٤
الغلة	١ر٢	١ر٥	١ر٤	١ر٨	٠ر٧	١ر٠	١ر١	١ر١
الحبوب								
الانتاج	٢٢ر٨	١٩ر٩	٢٧ر٥	١٠ر٧	٦٢٨ر٠	٧٣٣ر٠	٧٤٢ر٣	٦٩٢ر٧
المساحة	٥١ر٦	٢٣ر٠	٣٣ر٢	١١ر٥	٧٢٣ر٠	٧٥٩ر٠	٧٨٣ر٠	٧٧٥ر٣
الغلة	٠ر٤	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩
الأعلاف								
الانتاج	٥١ر٦	١٣٤ر٧	٢٧٣ر٩	١١٨ر٧	٤١ر٠	٤٤ر٠	٤٥ر٠	٤٨ر٦
المساحة	٧ر٩	١١ر٢	١٨ر٥	٧ر٦	٣ر٤	٣ر٧	٣ر٨	٣ر٩
الغلة	٥ر٣	١٢ر٠	١٤ر٨	١٥ر٥	١٢ر١	١٢ر٠	١١ر٨	١٢ر٣
القطن								
الانتاج	٤ر٩	٤ر٦	٥ر٢	٥ر٦	٣ر٩	٥ر٠	٥ر٠	٦ر٥
المساحة	٥ر٣	٦ر٣	٦ر٧	٤ر٣	٤ر٧	٥ر٣	٥ر٣	٧ر٤
الغلة	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٨	١ر٣	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩

(يتبع)

الجدول ١٠ (تابـــع)

	اليمن الديمقراطيـــة				اليمـــن			
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (١)	١٩٧٨/١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الفاكهة والخضر								
الانتاج	٥٢ر١	٥٧ر٣	٦٣ر٣	٧١ر٦	٣٤٨ر٠	٣٩٤ر٠	٤٣٤ر٢	٤٥٨ر٠
المساحة	٥ر٦	٥ر٨	٦ر٢	٥ر٥	٤٧ر٧	٥٣ر٣	٥٦ر٤	٥٨ر٦
الغلـــة	٩ر٣	٩ر٨	١٠ر٢	١٣ر١	٧ر٢	٧ر٤	٨ر٠	٧ر٨
البـــــن								
الانتاج	—	—	—	—	٣ر٩	٣ر٦	٣ر٥	٣ر٣
المساحة	—	—	—	—	٧ر٧	٧ر٧	٧ر٧	٧ر٧
الغلـــة	—	—	—	—	٥ر٠	٥ر٠	٤ر٠	٤ر٠
التمـــــور								
الانتاج	١٣ر٦	٧ر٩	١٠ر٣	٩ر٥	٦ر٣	٦ر٣	٦ر٣	٦ر١
المساحة	٢ر٤	٤ر٧	٥ر٧	٢ر٨	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الغلـــة	٥ر٦	١ر٧	١ر٨	٣ر٤	٥ر٠	٥ر٠	٥ر٠	٤ر٨

المصـــدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنيـــة.

(١) مؤقـــت

الجدول ١١ــ انتاج الاسماك واللحوم ومنتجات الالبان

	اليمن الديمقراطية					اليمن				
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٠/٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الاسماك (بالألف طن)	٤٨ر٠	٥١ر٦	٨٢ر٠	٦٤ر٠	٥٤ر٤	١٥ر١	١٥ر٩	١٦ر٣	١٧ر٠	١٧ر٣
الدواجن (طن)	١٠٢ر٠	١٥٧ر٨	١٩٥ر٠	٤٩٩ر٠	غيرمتوافر	٤٤٣٩ر٠	٥٤٦٤ر٠	٥٨٦٢ر٠	٧١٧١ر٠	١١١٧١ر٠
البقر والضأن (بالألف طن)	٥ر٣	٦ر٦	٦ر١	٨ر٤	غيرمتوافر	١٩ر٢	١٩ر٥	٢٠ر٠	٢٠ر٤	٢٠ر٩
البيض (بالملايين)	١٢ر٧	٨ر٨	٢١ر١	٢٠ر٠	غيرمتوافر	١٠٩ر٠	١١١ر٠	١١٧ر٠	١٢٦ر٠	١٢٨ر٠
منتجات الالبان (بالألف طن)	٤ر٤	٣ر٦	٥ر٧	٥ر٧	غيرمتوافر	٨٢ر٥	٨٥ر٠	٩٠ر٠	٩٥ر٠	٩٥ر٧

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية.

الجدول ١٢- انتاج الصناعات الرئيسية

	اليمن الديمقراطية				اليمن			
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
المنتجات الغذائية (بالألف طن)	٠ر٤٦	٠ر٥٠٤	٥٤ر٧	٠ر٦٤	٢٥ر٢	٣٣ر٣	٣٧ر٧	٤٥ر١
المشروبات (بالألف طن)	-	-	٠ر٣	٥ر٠	٦٤ر٤	٨٦ر٥	٩٢ر٨	١٢٦ر٢
السجائر (بالمليون)	٠ر١٠٨٩	٠ر١٢٤٨	٠ر١١٥٠	٠ر١١٤٢	٢ر٤	٣ر٤	٤ر٧	٤ر٢
الملـــح (بالألف طن)	٠ر٢٥	٠ر١٥	٠ر٢٨	٠ر٥٨	٠ر٧٣	٠ر١٥٤	٠ر٦٤١	٠ر٧٠٤
المنسوجات (بالألف متر)	٠ر٢٥٠٠	٠ر١٨٩٠	٠ر١٨٠٠	٠ر٢٣٧٣	٤٣٤٠ر٦	٤٩٤٦ر٩	٣٧٣٤ر٦	٦٣٩٠ر٧
القمصان والملابس الداخلية (بالألف)	٠ر٤٢٩	٠ر٣٢٢	٠ر٣٠٩	٠ر٤٠١	-	-	٢٧٩ر٦	٠ر١٨٢٤
الجلد المصنوع (بالألف قطعة)					٠ر٣٩٣	٠ر٢٩٩	-	-
المنتجات المعدنية (بالطن)	٠ر٦٤٢	٠ر٦٩٧	٠ر٥٣٨	٠ر١٢٠٠	٠ر٧٣٣	٠ر٧٣٧	٠ر١٧٠٦	٠ر١٩٤٢
الاسمنت (بالألف طن)	-	-	-	-	٦٨ر٠	٨١ر٠	٨٥ر٣	٢٤٤ر٤
كتل الاسمنت والقرميد (بالألف قطعة)	٠ر١٢٠٠	٠ر١٧٠٢	٠ر١٠٠٠	٠ر١٨٠٠	٠٠٠	٠ر١٢٩٠	٠ر٦٣٩٥	٠ر١٠٣٤٨
مياه الشرب (ألف م^3)	٠ر١٨٤٦٩	٠ر٢٣٢٠٠	٠ر٢٧٥٠٠ (٢)	٠ر٣٨٩٠٠ (٢)	٥٨٧٦ر٠	٦٦٥٣ر٠	٩٧٢٦ر٠	٩٠٢٠ر٠
الكهرباء (مليون ك و س)	٠ر١٩٧	٠ر١٩٨	٠ر٣٤٩ (٢)	٠ر٣٩٩ (٢)	١٣٤ر٠	١٧٠ر٠	٢١٣ر٠	٢٦٤ر٠

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية.

(١) منتجات مختارة لأغراض المقارنة.
(٢) بما في ذلك التعاونيات والقطاع الخاص.

الجدول ٣ ١ــ انتاج مصفاة عدن وتجارة المنتجات النفطية في اليمن الديمقراطية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
البنزين (بآلاف الأطنان الطويلة)	٤٤٣	٤٢٦	٣٢٢	٢١٤
الكيروسين (بآلاف الأطنان الطويلة)	٣٢٣	١ر٠٤٥	٣٨٥	٤٦٦
الديزل (بآلاف الأطنان الطويلة)	٧٦٢	٥٤٨	١ر٠٤٥	٩١٥
زيوت الوقود (بآلاف الأطنان الطويلة)	١ر٧٤٠	١ر١٣٦	٨٩١	١ر٨٨١
الغاز (بآلاف الأطنان الطويلة)	٩	١٣	١٦	٢١
منتجات أخرى (بآلاف الأطنان الطويلة)	—	—	١٦٦	٩٠
المجموع	٣ر٢٧٧	٣ر١٦٨	٣ر٨٢٥	٣ر٥٨٧
الواردات من المنتجات النفطية	٤٥ر٧	١٥٠ر٦	١٥٧ر٢	١٥٥ر١
الصادرات من المنتجات النفطية	—	٢ر٥	٢ر٤	٣ر٢

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية.

الجدول ٤ ١ـ الصادرات الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	اليمن الديمقراطية				اليمن		
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المواد الغذائية	١٣١٦٨	٢٢٦١٧	١١٩٥٧	١٣١١٨	٦٦٨٦	١٠١٦٨	١٠١٧٥
الزراعة والمواد الاولية	٤٢٦٨	١١١٠٣	٢٤٢٠	٣٢٩١	١٤٦٨	٨٨٨	١١٠٧
الركازات والمعادن	٧٧٥	٩٦٤	١٠٣٣	٧٧٥	٣٢	٩٩١	٥٠٣
المحروقات	٤٤٧٤٩٣	٧٤٢٣٧٣	٦٥٣١٢١	٩٤٦٥٤٣	٦	٣١	١١
الكيماويات	٤٠	٤٩	٥٢	١٩٣	٥٦٣	٦٣٥	٧٣٦
الالات ومعدات النقل	٩	٧٨	٣٤	—	٢١٦٨	٥٦٨٢	٣٠٦٠٦
مصنوعات اخرى	١٢٤١	١٨١٢	٩٢٣	٦١٣	٢٤٤٠	٣٣٢١	٣٣٢٣
المجموع	٤٦٧٠٠٠	٧٧٩٠٠٠	٦٦٩٥٤٣	٩٦٤٥٤٠	١٣٧٣٢	٢٢٦٠٤	٤٧٤٧٢

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.